

الفصل التاسع

التعليم العالي

9.1 مقدمة وملخص

قمنا بمراجعة موضوع التعليم العالي في القدس من منطلقين:

- أ. دراسة الجانب الاقتصادي، وخاصة العلاقات التبادلية بين الصناعة والتعليم العالي.
- ب. دراسة الجانب التطوري للتعليم العالي في إسرائيل بمختلف أنواعه، وخاصة في القدس، مع وضع أسس للعمل طبقاً لمجمل المعطيات المتعلقة بكل جانب منها.

أوليت من خلال هذا العمل أهمية خاصة للشريحتين السكانييتين الأكبر في المدينة- المتدينين والعرب، وهي الشرائح التي بدأت تنكشف مؤخراً لسوق العمالة في الصناعات المتطورة. تحتاج هذه الشرائح إلى حلول خاصة وذات طبيعة مميزة على الصعيد الأكاديمي، وذلك بسبب طبيعتها الخاصة وبسبب الانغلاق الذي يميز حياتها.

أثناء العمل لاحظنا وجود عملية "دمقرطة" متواصلة في مجال التعليم العالي في إسرائيل. خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين أنشئت كليات جديدة في مجالات تعليمية متعددة وتم الاعتراف بها. وبالإضافة لذلك تم تسريع عملية تحويل الكليات القائمة إلى أكاديميات، وخاصة الكليات المخصصة للمعلمين. أدى تزايد عدد الطلاب في كافة المؤسسات الأكاديمية إلى تقليص نسبة تناقص نصيب القدس من مجمل الطلاب الملتحقين بالدراسة الأكاديمية في إسرائيل. لا تزال القدس في الصدارة من حيث عدد الطلاب الأكاديميين الذين يدرسون لتحصيل الألقاب الأكاديمية العالية في الجامعة العبرية، لكن السياسة الديمقراطية المنتهجة في تحويل عدد كبير من الكليات منح اللقب الأكاديمي الثاني من شأنها المس بالجامعة العبرية. وفي حال لم يطرأ تغيير حقيقي، فمن المتوقع أن تتضرر الجبهة الداخلية التي تغذي المؤسسات الأكاديمية في القدس، ومنها الجامعة العبرية على وجه الخصوص. حيث أن التعليم العالي في عاصمة إسرائيل هو بالدرجة الأولى صناعة تصدير، وخاصة للسوق القطري.

لاحظنا من خلال عملنا أن هناك عملية تآكل في التربية وتحصيل الطلاب في جهاز التعليم الحكومي. تجلت نتائج التراجع في نتائج امتحانات بيزا (2000) لدول ال-O.E.C.D، حيث كان تصنيف إسرائيل منخفضاً جداً. تتعلق نوعية الطلاب في الجامعات والكليات بالتعليم الحكومي الذي يسبقها، بيد أن بوسع التعليم العالي أن يساهم في تحسين تحصيل الطلاب من خلال تأهيل المعلمين بطريقة أفضل ودمجهم في العمل بصورة مبكرة للمساعدة في صنع التعليم الرسمي.

التقرير رقم 3 ضمن برنامج التشغيل (ص 63-129) أسهب في تحليل سوق العمل في القدس، بما في ذلك نقاط الضعف.

يمكن أن تتغير الواجهة بمساعدة التعليم العالي ولمدى انتشاره ودخوله إلى القطاعين العربي واليهودي المتدين، مع التشديد على التعاون مع الصناعة ومتطلباتها، وذلك بغية تغيير القاعدة الاقتصادية المتهاوية في المدينة.

منيت القدس بمؤسسات للتعليم العالي. فإلى جانب الجامعة العبرية، تم الإعلان عن كليات الجيل الأول في سنوات السبعينات ومنها كليات الفنون (بتسالئيل وأكاديمية الموسيقى والرقص) وقسم من

كليات المعلمين التي خُولت بمنح شهادة B.Ed. وفي المقابل، فإن موجة تأسيس الكليات الكبيرة التي اجتاحت البلاد في سنوات التسعينات تخطت القدس. لقد فقدت القدس نصيبها من المؤسسات الأكاديمية اللاتقة والتي تناسب مكانتها كعاصمة، ومنها على سبيل المثال: انعدام كلية للحكم والإدارة والتي تستهدف جمهور للعاملين في القطاع العام، والكليات العسكرية المرموقة (كلية الأمن القومي وكلية القيادة والأركان) التي أقيمت بصورة مؤقتة في مركز البلاد. ظلت المدينة خالية من مؤسسات التعليم الأكاديمية في المجال التكنولوجي. هذا الفراغ بدأ يمتلئ في السنوات الأخيرة بفضل المدرسة العالية للتكنولوجيا وكلية هدايا والكلية الأكاديمية للهندسة في القدس والتي خرجت الفوج الأول من الطلاب سنة 2003. من الجدير ذكره أن تعبئة المجال التكنولوجي بحاجة إلى التعليم المهني فوق الثانوي الذي يؤهل الطلاب بعد إنهاء المرحلة الثانوية للحصول على شهادات فني أو متخصص بالهندسة (أقل من مهندس)، مما يوفر فرصة للسكان العرب واليهود المتدينين للدخول إلى سوق العمل والتعليم المهني في مجال الصناعات الإلكترونية الدقيقة.

كل سائح يقدم إلى البلاد يقوم بزيارة القدس. من اللائق أن تُفتتح في المدينة كلية للسياحة، تتم الدراسة فيها بالتعاون مع اتحاد الفنادق في المدينة ومؤسسات التعليم العالي، لكي تقوم هذه الكلية بتدريس العديد من المهن في مجال السياحة، منها المهن الأكاديمية كالإدارة والتسويق ومنها ما يؤهل للعمل في مجالات الضيافة والمطاعم والصيانة.

حاولنا في مقترحاتنا التي نوردها في نهاية الفصل أن نبلور حلاً شاملاً يتم من خلاله استغلال المنافع والأفضليات التي تتمتع بها المدينة والشهرة الواسعة التي تحظى بها الجامعة العبرية، في محاولة لخلق أبعاد تنافسية بناءة. التعليم العالي ليس مجرد صف ومكتبة ومختبر ومحاضر. لكي تستعيد القدس مكانتها كعنصر جذاب، يجب أن تطور مجالات دراسية جديدة، وخاصة تلك التي تطال آفاق الأبحاث والدراسات في القرن الحالي. يجب أن تتوفر في المدينة ومن المدينة وإلى المدينة مواصلات جيدة لتسهيل الحركة بين كافة أقسام الجامعات والكليات.

لكي تصبح المدينة أكثر جذباً للطلاب الجامعيين من البلاد وخارجها هناك حاجة لبناء مساكن للطلبة في مركز المدينة وتشجيع تطوير حياة طلابية نشطة وفعالة في هذه المساكن. وبالتوازي مع مؤسسات التعليم العالي يجب إدخال المدارس الدينية والمدارس الطائفية التي تكثر في القدس والتي تشد إليها الطلاب المتدينين من المدينة ومن خارجها ومن خارج البلاد، حيث يأتون للدراسة والاستقرار في هذه المدينة.

وفي مجال اقتطاع وتخصيص الأراضي بالذات، لم نلاحظ وجود مشاكل خاصة. يقترح طاقم التخطيط بناء أحرم الجامعات القائمة والجديدة في مركز المدينة، وذلك كجزء من المساهمة في إحيائه وإنعاشه واستجلاب الشرائح السكانية الشابة إليه، وخاصة في مجال الفنون التشكيلية والإلكترونية.

اخترنا في عملنا أن نقوم بتحليل يعتمد على المعطيات الكمية والأبحاث والدراسات الجاهزة. استعنا كذلك بالمعطيات التي تنشرها دائرة الإحصاء المركزية وعالجنا هذه المعطيات بما يخدم أهدافنا. استعنا كذلك بالمعطيات التي ينشرها مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والتمويل. كما واستقينا بعض المعلومات والمعطيات من الاستطلاعات التي أجريت لأهداف مختلفة، بهدف التعرف على جميع القطاعات السكانية في المدينة. قمنا بجمع مواد من معاهد الأبحاث التي تناولت موضوع التعليم

العالي ومنها معهد القدس للدراسات الإسرائيلية ومعهد فلورسهايمر، ومعهد نيئمان التابع لجامعة التخنيون، والجامعة العبرية وجامعة بار إيلان ومنشورات صدرت مؤخراً.

اعتمدنا في إعداد هذا الفصل أيضاً على لقاءات مطولة مع عدة شخصيات من الأكاديمية ممن يؤثرون على تصميم طبيعة التعليم العالي في القدس.

حرصنا طوال فترة عملنا على تحليل الأقوال والمعطيات، وخاصة مقترحات التغيير، مع مراعاة قانون للتعليم العالي في البلاد ومراعاة حقيقة أن مؤسسات التعليم العالي تنشط في إطار هذا القانون وتتمتع بحرية أكاديمية كاملة.

وأخيراً، فالدولة التي يعتمد اقتصادها على الموارد البشرية، فلا بد أن تشمل خارطة عاصمتها الهيكلية فصلاً مهماً عن التعليم العالي.

9.2 عملية ديمقراطية التعليم العالي

اشتهرت مدينة القدس على مر العصور بكونها مدينة للتعليم والثقافة، حتى قبل تأسيس الجامعة العبرية ومعهد بتسائيل في بداية القرن العشرين. ولا عجب في ذلك لان التعليم كنمط حياتي هو جزء أساسي من هوية الشعب اليهودي الحضارية والتاريخية. الجامعة الأولى التي تأسست في فلسطين- ارض إسرائيل (1925) قبل قيام الدولة بسنين كثيرة، تأسست في مدينة القدس. وظلت الجامعة العبرية رائدة من حيث عدد طالبي التعليم العالي فيها من بين كافة طالبي التعليم العالي في البلاد. قام عدد من كبار الأكاديميين بالمساهمة بمعلوماتهم وخبراتهم في إقامة جامعات جديدة تزدهر بها اليوم خريطة التعليم العالي في إسرائيل.

وكلما كبرت الدولة وتطورت، زاد عدد طالبي التعليم العالي. وإلى جانب الجامعات التي تأسست، وُضعت الأسس لتطوير الكليات الأكاديمية. ومنذ بداية التسعينات استقرت نسبة الطلاب في الجامعة العبرية من مجمل طلاب الجامعات في البلاد، باستثناء الجامعة المفتوحة، على ما يقارب 20%. أما حصة القدس من الطلاب الدارسين لتلقي اللقب الجامعي الأول فهي أقل من ذلك. صناعة التربية هي المُشغَل الأكبر في القدس، وضمن ذلك نجد أن التعليم العالي هو صناعة تصدر للسوق الخارجي وبالأساس للسوق القطري المحلي.

حتى سنوات السبعينات كانت النظرة إلى التعليم العالي في إسرائيل على انه جهاز بحثي. فقد كان طاقم المدرسين فيه من العلماء المتفوقين وتم اختيار الطلاب بحذر شديد وتوفرت في خدمة الجامعة المختبرات والمكتبات التي هدفت إلى الحفاظ على مستوى المؤسسة الأكاديمية العلمي- البحثي.

بدأت مؤشرات التغيير تظهر في نهاية سنوات الستينات (لدى هوروفيتش وفولانسكي) بمبادرة من الحركة الكيبوتسية. وفي سنة 1971 أوصت "لجنة ليبسون" ان تُدرس في الكليات مساقات أكاديمية تؤهل الحصول على شهادة وذلك تحت رعاية أكاديمية من قبل الجامعات. أخذت هذه العملية تتسارع في نهاية سنوات السبعينات وكانت الجامعة الرائدة في هذا المجال هي جامعة بار إيلان. كانت الطريقة المقترحة تقضي بان يتعلم الطالب سنة أولى في الكلية ومن ثم ينتقل لإكمال دراسته في

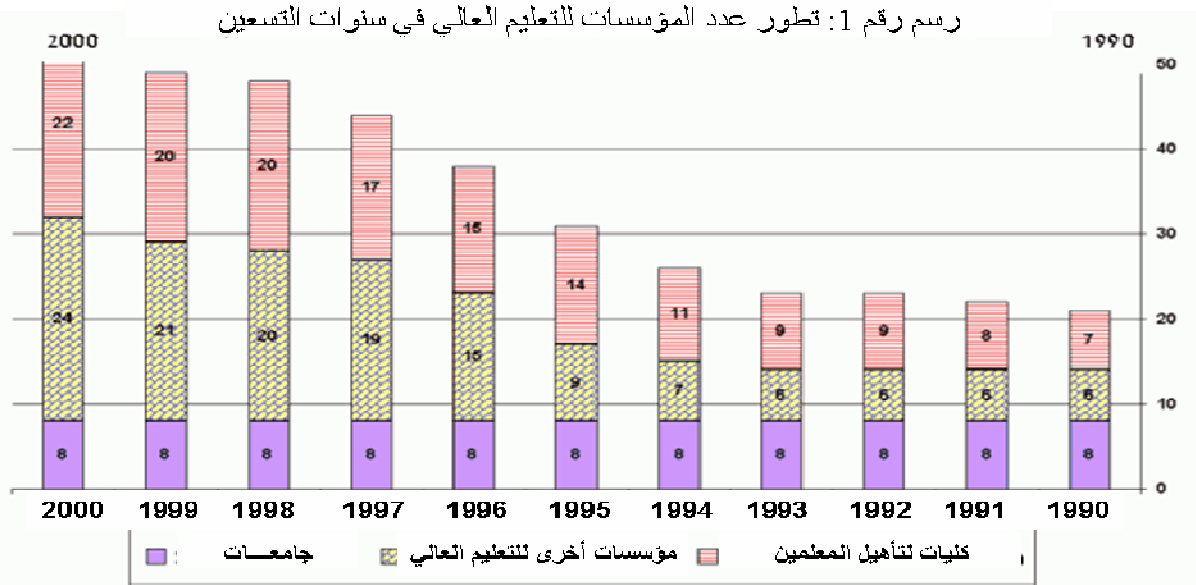
الجامعة الأم. ومع الوقت تطورت الطريقة وصار التعليم في الكلية لمدة سنتان ومن ثم صار التعليم لتلقي اللقب الأول يتم كله في الكلية. لم تشارك القدس في عملية تطوير الكليات القطرية.

كما نشأ نمط آخر بواسطة اسباغ الصفة الأكاديمية على المؤسسات المهنية ذات الشهرة في مجال تخصصها. واستفادت القدس من الاعتراف بكلية بتسائليل، وهي إحدى المؤسسات الأكاديمية العريقة في المدينة، وأكاديمية الموسيقى والرقص، وفي فترة لاحقة تم الاعتراف بالمدرسة العالية للتكنولوجيا وبعدها من كليات إعداد المعلمين التي تم الاعتراف بها كمخولة لمنح شهادة B.Ed. كل ذلك تم في سنوات السبعينات.

أما الثورة الكبرى فقد حدثت في سنوات التسعينات. في سنة 1993 صادق مجلس التعليم العالي على خطة شاملة لتطوير أطر أكاديمية جديدة (كليات). كان هذا القرار بمثابة علامة تحول في سياسة مجلس التعليم العالي. وبهذا القرار سد مجلس التعليم العالي الطلب الكبير للدراسة الأكاديمية. أصبح التعليم العالي في متناول سكان أطراف الدولة وامتلأت البلاد بالكليات. في السنة الدراسية 2003 درس في إسرائيل 227 ألف طالب جامعي في 55 مؤسسة أكاديمية، بما فيها الجامعات والجامعة المفتوحة. حوالي 180 ألف يدرسون للقب الأول وهناك 38 ألف يدرسون للقب الثاني وحوالي 8000 للقب الثالث (بروفيسور شلومو غروسمان، "في الأكاديميا"، شتاء 2003).

الرسم رقم 1 أدناه يوضح الزيادة الهائلة الحاصلة في عدد مؤسسات التعليم العالي في العشر سنين الأخيرة من القرن العشرين.

الرسم رقم 1: تطور عدد مؤسسات التعليم العالي في سنوات التسعينات.



قرر مجلس التعليم العالي سنة 2001 أن ينهي مسؤولية الجامعات عن الكليات القطرية لكي تصبح الكليات مسؤولة عن نفسها بنفسها. موجة افتتاح الكليات تخطت مدينة القدس. بدأت في السنوات الأخيرة تُفتتح كليات تكنولوجية أكاديمية إلى جانب معهد ليف، والتي تمنح خريجها شهادة B.Sc.

كما افتتحت في القدس مدارس عالية للسينما والمسرح لكنها لم تحظ بالاعتراف بعد وربما لن تحظى بهذا الاعتراف بصيغتها الحالية.

تنشط في القدس أفرع لجامعات أجنبية (ديربي وتوروكوليج) تمنح خريجها اللقب الأول والـ G.T.S (معهد شيوختر) للمعلمين الذي يمنح لقب M.Ed.

كما تنشط في القدس أطر أكاديمية ما زالت في طور التكوين والتي لا تحظى بالاعتراف. وفي المدينة ومحيطها تنشط جامعة القدس العربية التي تلبي احتياجات السكان العرب بطريقة جزئية. التوجه العالمي العام في الدول النامية يؤدي إلى توسيع التعليم العالي إلى صفوف شرائح سكانية أوسع مع تحسن الوضع الاقتصادي. الكثير من الطلاب يدرسون لتحصيل اللقب الجامعي الأول، ومع مرور الوقت سيرتفع عدد الطلاب الدارسين لتحصيل ألقاب أعلى. القدس كاسم علم للشهرة والجامعة العبرية خصوصاً تحولت إلى محط أنظار الكثير من الطلاب اليهود من خارج البلاد. ولا شك أن أعداد هؤلاء الطلاب سترتفع إذا تحسنت الظروف السياسية والأمنية، حيث يوجد في العالم (باستثناء إسرائيل) 500 ألف طالب جامعي يهودي. وفي ظل واقع يصل فيه 1% منهم إلى إسرائيل لإتمام سنة دراسية واحدة فإن عدد طلاب الجامعة العبرية سيرتفع بنسبة 25% (معطيات 2002). في ظل الهدوء الأمني والسياسي، ولا يعتبر هذا هدفاً بعيد المنال، شريطة أن تستكمل باقي المعايير ومنها مساكن الطلبة والعمل وغيرها.

افتتاح الكليات في إسرائيل خلق جواً من الديمقراطية في سوق التعليم العالي. وعلى ضوء هذه المعطيات، لا يمكن أن تكون القدس أكثر جاذبية لطلاب اللقب الأول من باقي إسرائيل. على القدس أن توفر التعليم العالي في عدة مهن لجميع أبناء المدينة وأبناء البلدات المحيطة بها، وخاصة البلدات الواقعة على الناحية الغربية، من كريات غات وموديعين والرملة واللد حتى بيت شيمش. وفي حال توفر وسائل مواصلات جيدة (قطار سريع للقدس وشوارع رئيسية محسنة، بما في ذلك شارع 39) فسيصبح تطوير حياة أكاديمية يومية في المدينة أمراً ممكناً.

لتأمين نجاح هذه المهمة يجب أن تُفتتح في القدس بطريقة عاجلة كلية/كليات/أكاديميات لها غايات ومسارات تعليمية تتوافق مع احتياجات السوق المتغيرة ومع طموح الطلاب. إحدى إمكانيات الواردة على هذا الصعيد هي الاعتماد على الكليات القائمة في المدينة وتوسيع مجالات الدراسة وتنويعها وحتى خلق تعاون بين المؤسسات الأكاديمية في كل ما يلزم فتح المكتبات والمختبرات وغيرها من الخدمات المشتركة، مما يحسن هذه الخدمات ويقلل من تكلفتها. ومن ثم يجب الرجوع إلى المؤسسات التي لم يُعترف بها بعد، كمدرسة السينما، ومنحها الاعتراف إما كمؤسسات مستقلة "كليات بوتيك" أو كمؤسسات تعتمد على كليات معروفة. وهكذا نضمن توفر التعليم العالي بمتناول يد كل من يود الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في القدس. تظل الجامعة العبرية عنواناً للتفوق والامتياز والأبحاث وعنواناً لجودة التدريس فيها، ولو تكرمت الجامعة العبرية فستمتد هذه الجودة إلى باقي المؤسسات القائمة في المدينة وإلى المؤسسات التي سيتم إنشاؤها في المستقبل.

عند تحليلهم عملية تطور جهاز التعليم العالي في إسرائيل، عرض الباحثان هورفيتس وفولونسكي نموذج مارتن تراو الذي يصف تطور التعليم العالي في العالم الغربي كجهاز من ثلاثة مراحل. المرحلة الأولى نخبوية وخلالها ينجح قلائل في الدخول إلى مؤسسات التعليم العالي (15% من الطلاب المحتملين في كل سنة) وهدف الجهاز في هذه المرحلة هو تطوير البحث وتكوين النخبة.

في المرحلة الثانية يمتد التعليم العالي، ليس بالضرورة طبقاً للنموذج الجامعي التقليدي. يلتحق كل سنة حوالي 30% من الطلاب المحتملين بالدراسة والتأهيل المهني. وهدف التعليم العالي في هذه المرحلة لا يقتصر فقط على تكوين نخبة للبحث، بل يطال أيضاً التأهيل المهني. المرحلة الثالثة هي المرحلة الشاملة التي يعتبر التعليم العالي فيها حق أساسية، حيث يلتحق أكثر من 50% من الطلاب المحتملين في كل سنة بالجامعات.

وبحسب هذا النموذج فإن إسرائيل اليوم في أوج المرحلة الثانية نسبة إلى عدد السكان عامة، وفي المرحلة الأولى نسبة إلى السكان اليهود المتدينين والعرب وفي القدس تحديداً. الاستعداد الملائم للمرحلة الثالثة المشرفة على أعتابنا يضمن لنا الإبقاء على مكانة المدينة المركزية على خارطة التعليم العالي. الاستعداد لاستيعاب اليهود المتدينين والعرب يضمن لنا الشمولية المطلوبة في الجيل القادم.

9.3 التعليم العالي وسوق العمالة- علاقات تبادلية

أشغلت العلاقات التبادلية بين التعليم العالي والصناعة، وخاصة الصناعة المتطورة، حيزاً كبيراً في هذا البحث. أشرنا إلى الصناعات التي نشأت في هذا الجيل، وخاصة في مجال المعلومات والاتصال -I.C.T- وقمنا بتشخيص صناعات الجيل القادم وخاصة البيوتكنولوجيا والنانوتكنولوجيا. كما قررنا أن الجيل القادم يتطلب معرفة بينية تجمع بين مجالات العلوم الدقيقة والتجريبية مع المواضيع "الليينة" كالإدارة والتسويق والمحاسبة والقانون وغيرها.

يبين الجدول رقم 1 تطور صناعة ال-I.C.T. أحرز التعليم العالي في إسرائيل، بالمقارنة مع باقي أقسام السوق، خلال العقد الأخير من القرن العشرين أكبر تقدم حين أصبح "مزود العقول" الأول لهذه الصناعات.

الجدول رقم 1: تطور صناعات ال-I.C.T بالمقارنة مع سائر السوق في إسرائيل

الفئة	سنة 1990		سنة 2000	
	كل السوق	I.C.T	كل السوق	I.C.T
الناتج المحلي	8.7	38.9	174	286
الناتج المحلي	5	13.6	100	100
المستخدمين	58.7	148.1	1598	2484.4
المستخدمين	3.7	6	100	100
التصدير	2.5	13.9	17.6	46.4
التصدير	14	30	100	100
الناتج للمستخدم الواحد	106	369	58	161

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية.

الجدول رقم 2 يعبر عن حاجة الصناعات المتطورة المتزايدة إلى القوى العاملة المهنية بالمقارنة مع القوى العاملة التقليدية وصولاً إلى أوج الطلب الذي تسجل أثناء فترة ازدهار "فقاعة" الصناعات الدقيقة. أدى هذا النقصان في الأيدي العاملة المهنية إلى زيادة حركة تنقل القوى العاملة من مكان عمل لآخر وإلى ارتفاع الأجور في هذا المجال.

الجدول رقم 2: المستخدمين بحسب الشهادات- مقارنة بين فروع صناعية متطورة وفروع تقليدية، سنة 1997

الفروع	الفروع المتطورة	الفروع التقليدية
مهندسين وعلماء	14.3%	2.3%
أكاديميين غيرهم	4.6%	3.1%
هندسين وفنيين	12.4%	3.7%
باقي المستخدمين	68.7%	90.9%
المجموع	100%	100%

المصدر: استطلاع مبنى القوى البشرية وأنماط العمل والتحديث في الصناعة لسنة 1997- دائرة الإحصاء المركزية.

الجدول رقم 3: الصرف القومي على الأبحاث المدنية، بحسب القطاع الممول والقطاع المنفذ (بملايين الشواقل وبأسعار عادية).

القطاع الممول	القطاع المنفذ			
	المجموع	قطاع خاص	الحكومة	التعليم العالي
المجموع	12,926	8,778	1,015	2,534
القطاع الخاص	7,808	7,635	0	100
الحكومة	3,932	1,143	886	1,568
التعليم العالي	469	0	0	449
الجمعيات	182	0	38	73
خارج البلاد	535	0	91	344

المصدر: الصرف القومي على البحث والتطوير المدني، 1989-2000، دائرة الإحصاء المركزية.

تشير المعطيات إلى تحول آخر في العلاقة بين حصة القطاع الخاص والقطاع العام في البحث والتطوير. على سبيل المثال، 70% من الأبحاث في سنة 2000 أجريت من قبل الصناعات. 60% من هذه الأبحاث تلقت التمويل من القطاع الخاص. أجرت مؤسسات التعليم العالي تقريباً ربع عدد الأبحاث.

مبنى السوق القدسي فريد من نوعه بسبب كون المدينة عاصمة وبسبب الطبيعة السكانية في المدينة. وخلافاً للمعدل القطري وخلافاً للمعتاد في المدن الكبيرة في إسرائيل، أكبر المشغلين في القدس هم في مجال التربية (16.8%) والإدارة الجماهيرية (12.7%). أما في الصناعة والتجارة والخدمات الاقتصادية، بما فيها الصناعات المتطورة، فإن حصة القدس أقل من حجمها السكاني نسبة إلى باقي البلاد وأقل من المعدل القطري (المعطيات من نشرة الإحصاء السنوية، القدس، 2001).

أما حصة المدينة الضئيلة في الصناعات المتطورة فليست من باب الصدفة، إذ أن هذه الصناعات تعتمد على تعليم الرضيات والحاسوب والهندسة، وهي المواضيع التي احتلت فيها القدس مكانة متدنية. تتمتع المدينة بأفضلية في مجال العلوم الطبيعية (البيولوجيا والكيمياء - 25%) ولهذا فإنها تبدو مستعدة لصناعات الجيل القادم. يشتغل اليوم في الصناعة في القدس حوالي 44 ألف عامل، منهم 51% في الصناعات التقليدية و 49% في الصناعات المتطورة.

أما بالنسبة للمستقبل، فسيضاف 170 ألف عامل إلى عمال القدس حتى سنة 2020. سيعمل أكثر من نصف هؤلاء العمال في الصناعات المنتجة للسوق المحلي في حين يعمل 70 ألفاً منهم في الصناعات المنتجة للسوق الخارجي. سنكبر الصناعات المنتجة للسوق المحلي طبقاً للزيادة السكاني ولهذا فإن بقائها مضمون. غير أن ذلك لن يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة في القدس إذا لم تسارع المدينة إلى جذب الصناعات المنتجة للسوق الخارجي. من الجدير ذكره أن هذه الصناعات لها قدرة على الدفع لقاء عوامل الإنتاج، وهي صناعات تتطور باستمرار وتخلق فرص عمل إضافية وتشارك في لعبة الاقتصاد العالمي وتصمد في كل حالات الطقس ولا تتسبب بتلوث البيئة.

في كل مرة تظهر موجة جديدة من الصناعات الطلائعية الرائدة التي تفي بكل تلك المعايير. والمشارك لكل هذه الصناعات هو اعتماد نجاحها على "القوة العقلية" التي يتمتع بها العلماء والمهندسين ومديري الأعمال والمحاسبين والمحامين وخبراء التسويق. وهؤلاء يأتون من التعليم العالي. لكن التفاعل مع الأكاديميا يعاني من صعوبات ربما تنعكس على علاقة التعليم العالي بالصناعة، ذلك لأن الأكاديميا تنتظم بحسب مجالات العلم والحضارة التنظيمية فيها تتبلور في كل مجال على حدة. يتم تقييم عمل الباحث في الجامعة من قبل باحثين مختصين في مجاله وتتم مكافأته طبقاً لنشر مقالاته وأبحاثه في المجالات العلمية. وبالمقابل فإن الحضارة التنظيمية في شركات الصناعات الدقيقة هي حضارة مشاريع. المشروع بطبيعته متعدد المجالات وكل العاملين على

تطويره يكافئون طبقاً لنجاح المشروع بمجمله. تعدد مجالات المشروع الذي يهدف إلى التجديد التكنولوجي (منتج أو عملية إنتاج جديدة) يشذ عن مجال "العلوم الجامدة" كمثل الفيزياء والرياضيات والكيمياء وما شابهها إلى مجال "العلوم المرنة" كالتخطيط والاقتصاد والمحاسبة والدعاية وإدارة التسويق. لكي تتحول المعرفة الأكاديمية إلى طريقة إنتاج جديدة، وصولاً إلى المنتج النهائي، يجب التوفيق بين تلك الحضارتان التنظيميتان. في الشركات الكبيرة تم تطوير أسلوب تنظيمي قلابي يبني الجسر على الهوة بين التوجهات العلمية والمشاريع. ليس بوسع الشركات الصغيرة الواعدة أن تقوم بهذه المهمة ولكي يتم بناء هذا الجسر فمن الضروري إجراء تغييرات على الأسلوب التنظيمي في الجامعات. على الجامعات أن تتعلم كيف تعمل بطريقة بيئية، أو لربما هناك حاجة لإنشاء مؤسسة بحثية يسود فيها أسلوب تنظيمي يشكل الجسر بين الأكاديميا والصناعة، على الاتجاهين. من الضروري إجراء تغيير تتطور بموجبه العلاقات بين التعليم العالي والصناعة ليس فقط باتجاه مزود (الجامعة) وزبون (الصناعة) للأيدي العاملة المهنية والمدربة. طبيعة الأمور تفرض ان يُوظف ناتج المعرفة من مؤسسات التعليم العالي في المشاريع الصناعية الجديدة. على الجامعة العبرية في القدس أن تبادر إلى إحداث هذا التغيير وبوسعها أن تفعل ذلك، لكنها ليست وحدها من تقوم بذلك.

9.4 الشعلة الكبيرة "الجامعة العبرية" وظلها على الكليات.

تتوزع الجامعة العبرية في القدس على أربعة أقسام، منها ثلاثة أقسام في المدينة (هار هتسوفيم، غفعات رام، ومستشفى هداسا عين كارم) والرابع في مدينة رحوفوت ويشمل كلية الزراعة والطب البيطري وفرع صغير لعلوم الآداب والمجتمع (لم ينجح).

حتى منتصف الستينيات درس أغلب طلاب إسرائيل في الجامعة العبرية. كانت الجامعة العبرية منذ تأسيسها في هار هتسوفيم. بعد حرب 48 وعندما تم فصل الجبل عن المدينة، تمت الدراسة في بنايات مختلفة في القسم الغربي من القدس (بناية تاراسنتا، دير راتيسبون وغيرها).

في أواسط الخمسينيات بوشر ببناية الحرم في غفعات رام، وتم بناء معظم المباني في السنوات 1954-1967 إلى أن تم توحيد المدينة. وفي المقابل تم العمل على تطوير الحرم الجامعي في عين كارم. ومنذ سنة 1967 تحول الدفع نحو تجديد وبناء الحرم الجامعي في هار هتسوفيم. بعد أقسام الجامعة الثلاثة عن بعضها يزيد من تكاليف الصيانة ويعيق إمكانية تدريس الدراسات البيئية. من الصعب أن نتصور أن يقوم الطالب بالانتقال من هار هتسوفيم إلى غفعات رام أو العكس خلال الاستراحة بين المحاضرات. في العصر الذي تزداد فيه الدراسات البيئية أهمية وتلاقي إقبالاً، فان عائق البعد يتحول إلى مشكلة جوهرية. ولا حاجة للقول أن الدراسات المدموجة بين كلية الزراعة في رحوفوت مع المركز الأكاديمي في عين كارم هي مهمة أصعب بكثير.

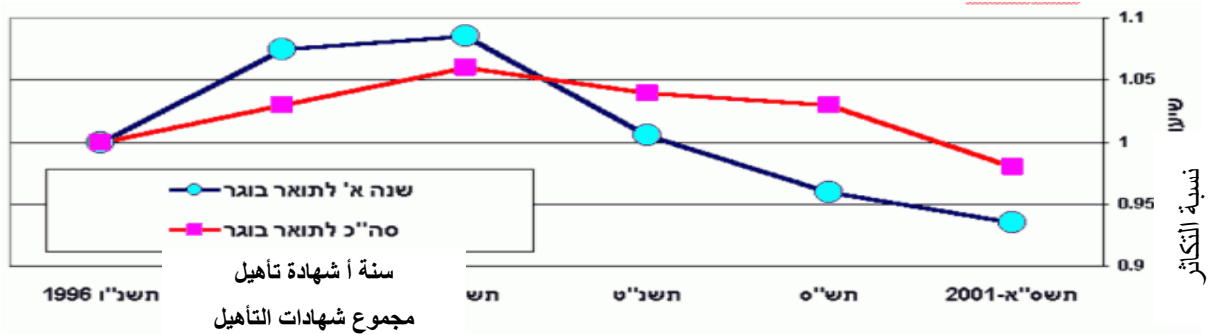
استوعبت 2000 وبلغت السنوات العشر الأخيرة معظم الزيادة الحاصلة في عدد الطلاب الذين يدرسون لتحصيل اللقب الأكاديمي الأول. في سنة 2000 وبلغت نسبة طلاب الكليات ممن يدرسون للقب الأول 58%، بالمقارنة مع سنة 1999 حين بلغت نسبة الطلاب الذين يدرسون للقب الأول في الجامعات 85%. وكل ذلك يأتي كنتيجة مباشرة لقرار مجلس التعليم العالي (1993) الذي صادق على خطة لتطوير الأطر الأكاديمية الجديدة- الكليات.

لم تفز القدس بأي حصة من هذه الموجة المتمثلة في زيادة مؤسسات التعليم العالي. فما عدى الكلية التكنولوجية والاعتراف بكلية هداسا، لم تفتتح في المدينة أي مؤسسات أكاديمية معترف بها. وكنيجة من افتتاح الكليات وانتشار توزعهن وتقرعهن تناقص عدد الطلاب النسبي في القدس وخاصة طلاب اللقب الأول. حتى يومنا هذا لا يوجد في القدس كلية "لينة" لعلوم الآداب والحقوق وخاصة لعلوم المجتمع سوى الشعب التابعة للجامعات الأجنبية (ديربي وتورو كوليج). وقد تم استيعاب قسم كبير من الطلاب في تلك المجالات في الكليات التي أجادت توزيع نفسها وتخصصاتها على كافة أنحاء البلاد.

هناك ارتفاع ملحوظ في القدس فقط في أعداد طلاب المجال التعليم التكنولوجي، وذلك جزء من الميل العام في البلاد نحو هذه المواضيع، وفي هذا المجال لا تستطيع الكليات الجديدة منافسة كليات الهندسة العريقة في الجامعات الأخرى وخاصة جامعة التخنيون. ونستثنى من هذه القاعدة كلية ليف وطال التي توفر التعليم التكنولوجي لحيز سكاني مميز (المتدينين والمتدينين المتزمتين "حرديم").

نستدل من المعطيات التي تنشرها الجامعة العبرية انه لم يطرأ أي تغيير تقريباً على عدد طلاب اللقب الأول في السنين 1996/1995 - 2001/2000، لكن حصل هبوط بنسبة 14% على عدد طلاب السنة الأولى للقب الأول، كما يتضح من الرسم رقم 2. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تناقص عدد الطلاب المحتملين للدراسة لألقاب أعلى.

الرسم رقم 2: نسبة الزيادة الحاصلة على عدد طلاب الجامعة العبرية بحسب درجة اللقب الدراسي بين السنوات - 2001-1996



من خلال 1996 1997 1998 1999 2000 2001
الجامعة

الجدول رقم 4 يؤكد حصول التوقع في الذات خلال الفترة التي حصلت فيها زيادة عامة في عدد الطلاب الجامعيين في إسرائيل.

الجدول رقم 4: الجامعة العبرية، مجموع الطلاب بحسب مستجمعات كبيرة

المستجمع	1996	1997	2000	2001
النظري	13,928	14,733	13,932	13,417
التجريبي	7,497	7,905	8,240	8,402
فئات أخرى	2,032	2,166	2,069	1,795
مجموع الجامعة	23,458	24,805	24,241	23,614

المصدر: معالجة لمعطيات من التقرير الإحصائي السنوي للجامعة العبرية - 2001.

الوضع بالنسبة لطلاب الألقاب العالية في القدس يبدو أفضل بكثير. لكننا نلاحظ في هذه الفئة أيضاً تراجع في ظل تزايد أعداد طلبة هذه الألقاب في إسرائيل بشكل عام. فمن جملة أكثر 35 ألف من طلاب اللقب الثاني في إسرائيل في سنة 2001، درس في الجامعة العبرية حوالي 6,5 ألف طالب (ما يقارب 20%).

الجدول رقم 5 أدناه يعرض التطور الذي حصل على امتداد السنوات الخمس الأخيرة في عدد طلاب اللقب الجامعي الثاني وتوزع الطلاب بين الكليات.

الجدول رقم 5: الجامعة العبرية، الدارسين ومنهي الدراسة للقب الثاني بحسب مستجمعات كبيرة.

انها دراستهم				يدرسون				المستجمع
2001	2000	1997	1996	2001	2000	1997	1996	
946	1145	893	702	4404	4340	4247	3841	النظري
488	538	473	510	2019	2000	2017	1942	التجريبي
8	2	-	-	113	109	70	10	مدرسة للطلاب الأجانب
1442	1685	1366	1212	6536	6449	6334	5793	الجامعة

المصدر: معالجة لمعطيات من التقرير الإحصائي السنوي للجامعة العبرية - 2001.

درس في إسرائيل في سنة 2001 6930 طالب للقب الأكاديمي الثاني، منهم 2188 في القدس (أكثر من 30%).

مجموع المعطيات التي تم استعراضها تشير بوضوح إلى أن الجامعة العبرية هي جامعة أبحاث رائدة. الخطر الذي يتهدها يكمن في إمكانية الدراسة للقب الثاني في الكليات، بما فيها كليات المعلمين، ومن تراجع أعداد خريجي الجامعة في المدينة. وهكذا سينشأ ارتباط متزايد بـ"استيراد" الطلاب للدراسة للألقاب العالية في سوق شديد التنافس وإزاء تراجع عدد طلاب اللقب الأول في السنوات القريبة. الجدول رقم 6 يجمع تشكيلة طلاب الجامعة العبرية في السنوات 1996-2001، بحسب اللقب والإطار الدراسي.

الجدول رقم 6: الطلاب في الجامعة العبرية بحسب اللقب الجامعي والإطار الدراسي.

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
3855	3962	4148	4490	4459	4133	سنة أولى
12230	12479	12900	13167	12816	12485	مجموع طلاب اللقب الأول
6537	6450	6407	6334	6042	5793	اللقب الثاني
211	198	255	251	218	219	شهادة
6748	6648	6662	6585	6264	6012	مجموع طلاب اللقب الثاني
2188	2153	2286	2192	2084	2147	طلاب الأبحاث
21166	21550	21848	21944	21164	20644	مجموع طلاب الألقاب الجامعية
366	377	376	421	306	337	سنة تحضيرية
1076	1330	1291	1398	1294	1426	طلاب أجانب
767	731	789	766	815	792	طلاب لا يدرسون لتحصيل اللقب
239	253	293	277	285	259	دكتوراة
23614	24241	24597	24806	23864	23458	المجموع الجامعي

المصدر: معالجة لمعطيات من التقرير الإحصائي السنوي للجامعة العبرية - 2001.

يجب الإشارة إلى أن تراجع ثقل الجامعة العبرية لا ينبع من تناقص عدد الطلاب الدارسين فيها، إنما يعود إلى تزايد أعداد الطلاب الجامعيين في إسرائيل بشكل كبير.

تشير توقعات مجلس التعليم العالي في الجدول رقم 7 إلى وجود نزعة تراجعية ملحوظة في تزايد عدد الدارسين في السنوات القريبة، وخاصة الدارسين للقب الأول. وعليه، فإن تنافس المؤسسات على الطلاب سيشتد في السنوات القريبة.

الجدول رقم 7: توقعات أعداد الطلاب لسنة 2006 بالمقارنة مع 1990-2001

السنة	1990	1997	2001	2006
أبناء 18 سنة	85500	103400	112530	116225
طلاب جامعيين سنة أولى	17330	32450	41230	47900
مجموع طلاب اللقب الأول	55250	101290	135800	158230
مجموع طلاب اللقب الثاني	16100	27480	35140	43340
مجموع طلاب اللقب الثالث	3910	58100	6930	9130
المجموع، مع طلاب الشهادات	76060	135890	179100	212000

المصدر: جامعة الأبحاث، مجلس التعليم العالي، 2000.

تستوعب الجامعة العبرية حوالي 70% من طلابها من خارج مدينة القدس. بعضهم يأتي من ضواحي المدينة ومحيطها والبعض الآخر يأتي من كافة أنحاء البلاد. يتعلم غالبية أبناء وبنات المدينة (أكثر من 70%) في المدينة، ومعظمهم في الجامعة العبرية. عندما نتحدث عن الدراسة للقب الأول على ضوء كثرة مؤسسات التعليم العالي في البلاد، وعلى الرغم من وجود الكليات القائمة حالياً وتلك التي ستفتتح في المستقبل، علينا أن نضمن بقاء الجامعة العبرية عنواناً مركزياً للبلدان المحيطة بها مع ضمان احتياطي كبير من طلاب اللقب الأول والخريجين.

أما بالنسبة للدراسة للألقاب العالية فمما لا شك فيه أن المنافسة ستحتد في السنوات القريبة. ستتمحور المنافسة على طلاب اللقب الثاني (مع أطروحة أو بدونها) لأن قسم كبير من الكليات سيخول بمنح هذا اللقب. وقدرة القدس على تبوأ الصدارة في ظل تلك الأوضاع مرهونة بعدد من العوامل:

أ. في ما يخص الكميات والأعداد، يبدو أن القدس لن تكون لها اليد العليا نسبياً. الجامعة والكليات في المدينة ينافسن في بيئة مشبعة بالمؤسسات الأكاديمية المنتشرة في كافة أنحاء البلاد. وحيال هذا الوضع على الجامعة العبرية أن تحفظ لنفسها الصدارة في مجال الجودة والتجديد والتفوق.

أحد المهام المركزية الملقاة على عاتق أي جامعة أبحاث هي تأهيل الكوادر الأكاديمية المستقبلية وكوادر الأبحاث الأساسية. وأهم شرط لعمل هذه الكوادر هو تحصيل شهادة الدكتوراه. وعليه، فمن واجب الجامعة أن تناضل على جبهتين: الكمية والنوعية معاً.

ب. تفيد معطيات الجامعة العبرية أن العلاقة بين مبتدئي الدراسة للقب الأول وبين منهي الدراسة للقب الثالث بعد مرور 10 سنين هو 1:14، في حين أن العلاقة في الجهاز الأكاديمي بأكمله في البلاد، بما فيها الجامعة العبرية، هي 1:19. وفي الجامعة العبرية كلما تنتقل من المجالات البحثية إلى المجالات التخصصية فإن المؤشر يرتفع. في العلوم الدقيقة وعلوم الأحياء المؤشر هو 6! وفي علوم الآداب 14، وفي علوم المجتمع (بما فيها إدارة الأعمال) المؤشر هو 49. والمغزى من 49 هو أنه من كل 49 طالب يباشرون الدراسة للقب الأول ينهي طالب واحد الدراسة للحصول على اللقب الثالث في ظرف 10 سنوات. كلما حافظت الجامعة على نسبة عالية من خريجي اللقب الثالث، كلما زاد فيها عدد الطلاب الدارسين للألقاب العالية وستظل تطرح التحدي للطلاب ذوي القدرات والكفاءات الدراسية العالية الذين يرغبون العمل في مجالات البحث.

ت. مخزون الطلاب الذي لم يستنفذ بعد يتواجد في أوساط الطلاب اليهود في العالم وفي الولايات المتحدة بالذات. تتمتع القدس بالشهرة والقدرة على استيعاب قسم كبير من هؤلاء الطلاب ضمن مدرسة روتبرغ للطلاب الأجانب. تشير معطيات السنوات الأخيرة أن هناك تناقص مستمر في عدد الطلاب القادمين من خارج البلاد والأسباب معروفة. من خلال نظرة على المدى البعيد يتبين أن هذا التناقص في عدد الطلاب يعود إلى جملة من الظروف المؤقتة، حيث سيتحول هذا التناقص إلى تزايد في ظل العولمة وبفضل الشهرة التي تتمتع بها القدس كمدينة وكذلك جامعتها، شريطة أن تُضمن برامج تدريسية مثيرة ومهمة ويُضمن المردود السخي والمسكن اللائق والمتوافر.

ث. تمتلك الجامعة العبرية مخزوناً هائلاً من الباحثين والمحاضرين الأكفاء وهم من الصف الأول في جميع مجالات التدريس. ومن هذا الباب تستطيع الجامعة أن تساعد بتزويد الكليات القائمة بمحاضرين من الصف الأول (مثل الكلية التكنولوجية) وأن تصير القوة الدافعة نحو تطوير كلية "لينة" تحت رعايتها أو في إطار "كليات تسابار" بدون رعايتها.

ج. أما في ما يتعلق بكون المدينة عاصمة للدولة، وفي عصر افتتاح الكليات، لم تبذل الحكومة أو مؤسسات التعليم العالي الجهد اللازم لضمان مركزية القدس. حيث أن القدس هي أولاً وقبل أي شيء مدينة تربية وتعليم على طيف واسع من المواضيع والشرائح السكانية. قدرة القدس على المنافسة في سوق التعليم العالي تتوقف على قدرتها ضمان المسكن والعمل للطلاب الجامعي، مع وجود نظام دعم ومنح وقروض سخية. أما في مجال المسكن فبالإمكان جذب الطلاب للمسكن في مركز المدينة بواسطة تقديم مكافآت، وهكذا نساهم في إنعاش الحياة والنشاط في مركز المدينة. يمكن أن تتمثل المكافآت بالضرائب البلدية أو بتمويل قسم من أجرة السكن في الأماكن المفضلة وتقديم تسهيلات للدخول إلى مؤسسات الحضارة والترفيه للطلاب الجامعيين الذين يسكنون في مركز المدينة.

ح. المجال الشائك والأكثر تعقيداً والأكثر أهمية أيضاً هو مجال التشغيل والعمل. القدس وبصفتها مدينة سياحية ومدينة الخدمات الجماهيرية والتربية، فمن المحتمل أن تخلق أماكن عمل للطلاب الجامعيين. تطوير الصناعات الدقيقة المتسارع وتطوير صناعة البيو تكنولوجيا هما رافعتان مهمتان لمساعدة الطلاب على الحصول عمل وفق جدول زمني مريح ومرن، وكذلك للاستعانة بهم على تطوير هذه الصناعات بشكل سريع.

لم تستنفذ المؤسسات الأكاديمية في القدس جميع طاقات العمل المتوفرة في برنامج "بيراح"، كالإرشاد في حلقات الفتیان محبي العلم والإرشاد في المتاحف الكثيرة في المدينة والعمل في مهنة التدريس والتربية غير الرسمية ورعاية المسنين وغيرها. العناية بأطراف بمعادلة

التعليم العالي على مركباتها الثلاثة: جودة الدراسة والمسكن والعمل- من شأنها أن تعيد حالة التعليم العالي في القدس إلى مرتبتها التي تليق بها. يتضح إذاً أن التعليم العالي في القدس يتمتع ويستفيد من "الشعلة الكبيرة"- الجامعة العبرية، لكن ومع ذلك فإن هذه الشعلة تلقي عليه بظلمها الكبير. فالجهاز التربوي النخبوي في عصر اتساع دائرة التعليم العالي وعولمته، قد يعود بالوبال على نفسه إذا لم يتخذ الإجراءات الموازية لتوسيع احتياطي الطلاب الدارسين في صفوفه. في مجال الفنون هناك مؤسسات مرموقة قائمة ومؤسسات يجري العمل على إقامتها. التعاون مع هذه المؤسسات من شأنه أن يساعد كثيراً. وفي المجال التكنولوجي وكننتيجة لمبادرات متنوعة، تُبذل الآن جهود لسد الفجوات. تتعاون الجامعة مع عدد قليل من المؤسسات. تقوم الجامعة بمهمتها في الجهاز المهني التجريبي. وفي المهن النظرية بالذات، وخاصة في علوم الآداب والمجتمع، يبرز ظل الجامعة بشكل واضح. لم تسارع الجامعة كما سارعت غيرها من الجامعات إلى تطوير كلية/كليات للمهن النظرية وتوقعات في تطوير الجودة والتفوق. لم تستغل شهرتها العالية في إنشاء مؤسسات تنشط تحت رعايتها ولم تشجع قيام مؤسسات كهذه أصلاً.

أفلحت الجامعة العبرية في حفظ مكانتها كرائدة ومنتصرة في إسرائيل في مجال تأهيل وإعداد الباحثين وتطوير الأبحاث والتفوق، لكنها أبقت نفسها وأبقت القدس معها في المؤخرة فيما يخص عدد الدارسين للقب الجامعي الأول، بصفتهم خامات عملية للانخراط في مجال البحث في المستقبل ولحفظ مكانة المدينة كموقع جذاب للطلاب الجامعيين لكي يأتوا للدراسة والعيش فيها. دون المس برغبة الجامعة في مواصلة تصدر مسارات التعليم للألقاب الجامعية العالية ومسارات الأبحاث، على الجامعة أن تنكب على فتح وتطوير كليات لتلبي الطلب الكمي اللائق. إذا لم تقم الجامعة بذلك، فمن الواجب تشجيع إطار مبادرة في المدينة لمواجهة هذه المشكلة، حتى وإن كان ذلك متأخراً ومن نقطة انطلاق متدنية.

هناك رد آخر يشكل نقطة تحول في تطوير التعليم العالي في القدس، مع علاقة أو بدون علاقة بالصناعات المتطورة، وهو تطوير الدراسات البيئية ومتعددة المجالات. الإمكانيات في هذا المجال غير محدودة تقريباً. وهذه هي النزعة التي نلاحظ تطورها في المستقبل. العائق الوحيد هو البعد بين أقسام الجامعة وصعوبة التواصل السريع بينها (اليوم). تحسين شبكة المواصلات في المدينة، وخاصة القطار الخفيف، يمكن أن يوفر الرد الملائم لـ"اختصار المسافة" بين أحرم الجامعة وتواصلها مع مركز المدينة (راجع فصل المواصلات). كل هذه الحلول لا تساعد بعد في حل مشكلة حرم الجامعة الموجود في مدينة رحوفوت. وفي هذا الخصوص هناك توصيات حارة بنقله إلى القدس.

9.5 التعليم المدرسي في المدينة والعلاقات التبادلية مع الأكاديمية

القدس هي مدينة شابة. عدد الدارسين فيها حتى سن 18 سنة يصل إلى 195 ألف. القطاع المتدين هو القطاع السكاني الأكبر- 75 ألف تلميذ وهو في تزايد مستمر. القطاع الحكومي (بما فيه الجهاز الديني الرسمي) يضم حوالي 64 ألف تلميذ، وقد فقد الصدارة وهو في تراجع مستمر. القطاعين العربي البلدي (33 ألف) والخاص (21 ألف) يكبران باستمرار. شكل جهاز التربية الحكومي في السابق، وخاصة التوجيهي، عنواناً لكافة البلديات في محيط المدينة. ومع مرور الوقت أنشأت البلديات المحيطة

بالقدس أجهزتها التربوية الخاصة. واليوم يقدم إلى المدينة من المحيط تلاميذ للدراسة في مؤسسات تربوية مميزة. ويعتبر هذا تجسيد لازدواجية سياسة الاستثمار والملكية الجارية وقطع البلدات الصغيرة عن مدينة المركز في دولة تنادي بتوحيد السلطات المحلية ودمجها. أطر التعليم الرسمية هي مصدر "المواد الخام" للتعليم العالي في المدينة ومحيطها. المعطيات المعلنة من قبل دول الـ O.E.C.D والمطابقة لمعطيائنا، تفيد بان الجهاز التربوي يوفر "التين" لكن "الحجارة" ليست كالمطلوب. وبحسب هذه المعطيات تستثمر إسرائيل من 5% حتى 10% فوق المعدل في تلك الدول، لكن إسرائيل احتلت المرتبة رقم 30 في نتائج اختبارات "بيزا" للدول النامية في موضوع فهم المقروء والرياضيات والعلوم.

هذه النتائج مخيبة للآمال على المستوى القطري وتدعو إلى إعادة النظر في أسلوب التربية والتعليم ككل. وتشمل إعادة النظر هذه تنظيم الجهاز وتخصيص الموارد وأسلوب التدريس وترشيد النظرة إلى الدراسة، بما في ذلك "البقرات المقدسة" التي تمأسست، كالدمج وطبيعة الانضباط في المدرسة وغيرها. بادرت وزيرة التربية والتعليم مؤخراً (2003) إلى تشكيل لجنة سُمّية "قوة المهام" لفحص تلك المواضيع ورفع توصيات بالتغييرات المطلوبة. رُفعت توصيات لجنة دوفرات وصدقت من قبل الحكومة في هذه الأيام (أيار 2005).

علينا إعادة قيمة التفوق إلى مركز العمل التربوي دون المساس ولو قيد أنملة بتكافؤ الفرص وبالمبنى الشمولي للجهاز التربوي. يمكننا التعلم والاستفادة من المجتمع اليهودي التقليدي الذي تراقف فيه السعي إلى التفوق والتماسك الاجتماعي في نطاق المجتمع الطائفي. ليست هناك "وصفة جاهزة" لتحقيق الدمج بين التفوق والتماسك الاجتماعي في المجتمع غير المتدين، لكنه ليس بالأمر المستحيل. والدليل على ذلك أن هذا الدمج قائم في دول عصرية كفنلندا وكوريا وسنغافورة وغيرها من البلدان. الاستعانة بأمثال من دول أخرى هي أمر محرج، حيث انه طوال مئات السنين الأخيرة كان اليهود هم المتفوقين في كافة المجالات المعرفية والعلوم والفنون، لدرجة أن الشعوب التي عاش اليهود فيها فرضوا عليهم حصصاً محدودة بالأرقام.

دمج مؤسسات التعليم العالي في القدس في أطر التعليم الرسمية في المدينة ومحيطها من شأنه أن يخلق رافعة بالغة الأهمية في سبيل تحسين التربية وإعداد الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

نسمع من حين لآخر ادعاءات مفادها أن الجامعة العبرية "تتأني بنفسها وتبتعد عن المدينة". هناك من يتهمها بالتعالي وهناك من يلقي باللائمة على توزيع أقسام الجامعة وإبعادها إلى ضواحي المدينة البعيدة (عين كارم وهار هتسوفيم). لا شك أن بوسع الجامعة أن تمتلك قوة جاذبية بالغة الأهمية لو قامت بتسيير أمورها بالشكل الصحيح. بوسع الجامعة أن تساهم في إعداد احتياطي الطلاب الجامعيين المستقبليين الذين يأتون من المدينة ومن البلدات المحيطة بها.

يبدو في السنوات الأخيرة أن هناك انفتاح ما في صلاية الأطر التعليمية. بدأت الجامعة العبرية تدخل إلى الصفوف العالية في التربية فوق الابتدائية بواسطة دمج التلاميذ في الدراسة الأكاديمية بغية إكسابهم المعارف المؤهلة. الجامعة المفتوحة تخطو نفس الخطوة. أكاديمية بتسالئيل وروبين تتعاونان مع الجهاز التربوي الرسمي، وخاصة الحكومي. تحولت مختبرات "بالمونتا" في غفعات رام إلى مفخرة وماركة لها شهرة دولية في استثمار المعرفة المتوفرة على مقدمة العلوم وتلقينها للجيل الشاب في كافة قطاعات التربية. كما تقوم الدفيئة الزراعية العلمية بنفس المهمة. حديقة الحيوان وجادة

المتاحف يثريان الواقع التربوي ويجعلانه أكثر جاذبية. من المحبذ استغلال هذا الزخم بالنسبة للطلاب القادمين من ضواحي المدينة ومحيطها لينهلوا من المعارف والموارد الحضارية في المدينة.

في سنوات الستينات تأسست وتطورت في المدينة مدرسة "بويار"، وما زالت تنشط في المدينة كمؤسسة تربوية مرموقة وعنوان للتفوق، وهي المدرسة التي تخصصت في تأهيل أبناء المهاجرين المتفوقين من الضواحي القريبة والبعيدة. قسم كبير من نخبة الأكاديميين في إسرائيل والتي أتت من أوساط شباب الضواحي، تخرجوا من هذه المدرسة.

مع افتتاح واتساع دائرة التعليم العالي في الضواحي يحين الوقت المناسب لتوسيع مدرسة بويار إلى جامعة أبحاث مرموقة على غرار الجامعة في القدس. بالتعاون ما بين مجلس التعليم العالي والسلطات المحلية، يجب تصنيف أعلى النسب (5%) من تلاميذ الصفوف الثانوية الأخيرة. هؤلاء يحظون بظروف الدراسة في دفيئة دامة تؤدي بهم إلى اختيار مواضيع دراسة من الدرجة الأولى والدراسة لتحقيق الألقاب الجامعية العالية بصفتهم طلاب من نوعية عالية للانخراط مستقبلاً في الأكاديمية كطلاب باحثين. يجب أن يكون الجهد شاملاً وحازماً. وسيتم ذلك أيضاً بفضل وجود مساكن للطلبة في المدينة. يكتسب هؤلاء التلاميذ قوت معيشتهم من خلال انضمامهم لمشروع "بيراح" ويحظون بمنح سخية وقروض بشروط مريحة من الدولة ومن هيئات خصوصية بما فيها الصناعات المتطورة في المدينة، والتي ستتحول إلى مكافآت في حال قرر الطالب الاستقرار في المدينة.

نوعية التعليم قبل الأكاديمي والتعليم العالي في المدينة هي أفضل ضمانة لإحداث التغيير باتجاه الهجرة الإيجابية والنوعية إلى القدس. على مؤسسات التعليم العالي أن تبسط رعايتها الطيبة على المدينة ومحيطها وتحسن التحصيل الأخذ بالتراجع على المستوى القطري العام.

9.6 كليات ودور معلمين لتأهيل المعلمين والعاملين في سلك التربية

مكانة مهنة التعليم على سلم المهن المطلوبة في إسرائيل هي مكانة متدنية والأجرة بالمثل. اللجان المختلفة التي تشكلت لعلاج الموضوع (لجنة عتسيوني 78 وغيرها) لم تسعف الحال. تشكلت مؤخراً لجنة إضافية ("قوة المهام") من قبل وزيرة التربية والتعليم للنظر هذا الموضوع.

هذه نظرة شاملة من الأعلى. في القدس بالذات، وفي قطاعين من أصل ثلاثة قطاعات تربوية - المتدنيين والعرب- تحتل مهنة التدريس مكانة أعلى وتحظى بتقدير أكبر ودخل أفضل بالمقارنة مع معدل الدخل في تلك القطاعات. 16.8% من مجمل المستخدمين في القدس يعملون في الجهاز التربوي، في حين أن المعدل القطري في البلاد هو 12.5%.

عين وزراء التربية والتعليم، يوسي سريد وليمور لفنات، لجنة برئاسة البروفيسور مريم بن بيريتس للنظر في تأهيل المعلمين في إسرائيل بتأثير التغييرات والتبادلات على مر الزمن. رفعت اللجنة توصياتها في شهر ديسمبر 2001. لا نعرف إلى الآن ما هو مصير هذه التوصيات، لكننا نعرف أنها الآن مطروحة أمام لجنة دوفرات.

يتضح من التقرير أن في إسرائيل يتعلم 1.8 مليون تلميذ على أيدي حوالي 120 ألف معلم ومربية بستان. العلاقة بين عدد التلاميذ والمعلمين (معلم لكل 15 تلميذ) بقيت كما هي على مدى 20 عاماً وأكثر. نسبة التقاعد والاعتزال تصل إلى 5% (حوالي 6000 معلم كل سنة)، ولهذا هناك حاجة لان يبدأ 8000 طالب جامعي في كل سنة الدراسة في الكليات ودور المعلمين. ينهي منهم الدراسة حوالي 5000 طالب ويأتي حوالي 1000 آخرين من الجامعات ومعهم إجازة للتدريس فوق الابتدائي والثانوي.

من 32 ألف طالب في الكليات ودور المعلمين من جميع القطاعات (معطيات 2001) تعلم أكثر من 5000 في القدس، أي أكثر من حصة المدينة في السكان عامة. ومن بين حاملي إجازة التدريس الجامعية، تأهل حوالي 17% منهم في القدس. وفي إطار المداولات التي تدور مؤخراً بصدد تحويل الكليات منح اللقب الجامعي الثاني، فقد تم النظر في إمكانية تحويل دور المعلمين منح شهادة B.Ed التي تشمل إجازة التدريس. لجنة بن بيريتس توصي بذلك.

بعض توصيات هذه اللجنة تنم عن فتح آفاق جديدة:

أ. في حالات خاصة: النظر في إمكانية السماح (بشكل مؤقت أو دائم) بتعليم ومنح إجازة التدريس في مؤسسة أكاديمية ناشطة وليست مؤسسة متخصصة في تأهيل المعلمين، شريطة أن تكون حاصلة على اعتراف من قبل مجلس التعليم العالي وشريطة أن تكون قد خرجت ثلاثة أفواج على الأقل.

ب. في حالات خاصة: النظر في إمكانية السماح لكلية أكاديمية للتربية منح لقب B.A/B.Se (مع إجازة تدريس أو بدونها)، وذلك طبقاً لحاجة التعليم العالي والجهاز التربوي، وبموجب المعايير المهنية والمالية وغيرها وبحسب أصول المسؤولية التي يتم تحديدها بين وزارة التربية ولجنة الألقاب والشهادات. من الواضح أن نقابة المعلمين تعارض كسر احتكار تأهيل المعلمين وتحفظت على التوصيات.

توصيات أخرى جديرة بالاهتمام:

أ. فحص وتصنيف المؤسسات والنظر في إمكانية دمج المؤسسات. نشك في قابلية تنفيذ هذه التوصية على أرض الواقع بسبب المبنى القطاعي لكليات إعداد وتأهيل المعلمين.

ب. مساواة متطلبات التعليم والتأهيل في الوسط المتدين لتلك المنتهجة في التعليم الحكومي وتوجيه المؤسسات نحو الأكاديمية في الأداء والعمل. تعتبر هذه خطوة ضرورية وحيوية في القدس لأنها ستؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد الأكاديميات في الوسط المتدين.

لا نعرف بعد إذا قُبلت التوصيات، لكنها تسير بالاتجاهات التي نوصي بها في القدس. نعي حقيقة أن الفروق بين القطاعات هي فروق جوهرية، ومع ذلك يمكننا العثور على طرق للتوصل إلى تعاون في سبيل الإثراء المهني والتربوي، مع احترام الميزة التربوية والقطاعية. يمكن أن تتبوأ القدس الصدارة في التأهيل لتعليم "مناهج اللحمية" (المشتركة لكافة القطاعات) التي تتعامل بها وزارة التربية منذ عشر سنين ويمكن إعداد برامج التدريس استعداداً لإدخال هذه المناهج.

على الرغم من عدم وجود نقص في المعلمين في إسرائيل، إلا أن هناك نقصاً دائماً في معلمي الرياضيات واللغة الإنجليزية والحاسوب والعلوم التكنولوجية. بعض النقص يتم سده بواسطة معلمين غير مؤهلين وبعضه بواسطة تحويل معلمي البيولوجيا، بعد ملائمة تأهيلهم، لتدريس العلوم والتكنولوجيا. يتراوح النقص في المعلمين بحسب تقديرات اللجنة بين 1500-2000 معلم في تلك المواضيع. تبرز إمكانية لزيادة جاذبية الجهاز التربوي في القدس من خلال خلق التعاون بينه وبين الصناعة. يمكن مكافأة المعلمين الجيدين في المواضيع التي دُكرت لتشجيعهم على العمل في الصناعات المتطورة في القدس وبالعكس، أي يقوم أصحاب المهن من الصناعة بتخصيص جزء بسيط من وقتهم للتعليم ضمن الجهاز التربوي.

كما يوصي طاقم التخطيط بتطوير ورعاية الدراسات البيئية والمتعددة المجالات، كذلك من الواجب أن يتطور في القدس نموذج للمعلم الذي يعمل في الصناعة إلى جانب ممارسته لمهنة التعليم ونموذج عامل الصناعة الذي يعمل كمعلمًا- مرشداً في المدرسة. كليات تأهيل المعلمين والمدرسة التكنولوجية العالية والجامعة العبرية قادرة على إعداد برنامج مشترك لتأهيل عمال الصناعة للتعليم في المدارس ومرافقة المعلمين الذين يمارسون تجربة العمل في الصناعة.

نهاية، من الواجب التفكير في دمج الكليات الأكاديمية مع الجامعة لدفع عملية تحسين جودة ونوعية تأهيل المعلمين.

9.7 التعليم العالي في مجالات الحضارة والفن

انتهج في بداية سنوات السبعينات نمط مثير لتتويج الثقافة العالية في إسرائيل والقدس بواسطة إسباغ الصفة الأكاديمية على أكاديمية بتسالنيل للفن والتصميم وعلى أكاديمية روبين للموسيقى والرقص. في سنوات الثمانينات انتقلت كلية بتسالنيل إلى هار هتسوفيم وأبقت وراءها فراغاً هائلاً في مركز المدينة.

منذ تم الاعتراف بهاتين الأكاديميتين نشأت وتطورت في القدس مؤسسات فوق ثانوية (مدارس) وخاصة في مجال السينما والمسرح. وبسبب صغر هذه المدارس وغياب مناهج التعليم الأكاديمية، فلم يتم الاعتراف بها بعد وربما لن يتم الاعتراف بها. غالبية هذه المدارس تقع في منطقة تالبيوت الصناعية وفي حي موراشا.

هذا النوع من المؤسسات مهم على خارطة التعليم العالي في مجالات الحضارة والفن الإسرائيلية وهي تحظى بشهرة عالمية (مدرسة سام شبيغل للسينما ومدرسة ماعلا للإعلام).

تنور منذ منتصف التسعينات في المدينة نقاشات بهدف التوصل إلى حل بشأن المساكن اللائقة في مركز المدينة لطلبة مؤسسات التعليم العالي في مجال الحضارة والفن، وتم فحص إمكانية إعادة كلية بتسالنيل إلى مكانها السابق في مركز المدينة، وكل ذلك بهدف إنعاش النشاط والحياة الجامعية في المركز. تمحور النقاش في منطقة منورا وقدم طاقم التخطيط الذي تشكل لهذا الغرض بدائل تمت مراجعتها من قبل مدراء رفيعي المستوى في البلدية، بمن فيهم رئيس البلدية. وفي وثيقة إجمال لكل ذلك (1.03) كتب الدكتور د. رونين والسيد ز. بركائي (المستشارين) أن "قاعدة الخطة الأم تشمل اقتراحات لتطوير ودفع مؤسسات الفن في القدس إلى الأمام، وخاصة في منطقة مركز المدينة، بحيث

يتم ذلك من خلال توجه شمولي وجهازي يدمج بين المركبات الفيزيائية والبشرية والاقتصادية والتمويلية والتسويقية والصناعية"، وذلك على غرار مراكز مماثلة أقيمت في العالم (لينكولن، بومبيدو، باربيكان وغيرها). آخر صيغة تم تقديمها شملت بالإضافة إلى منطقة منورا، كل من منطقة كيج ومدرسة "كارميا" سابقاً.

أبدى رئيس أكاديمية بتسائيل سابقاً، الدكتور ران سبوجنيك، اهتماماً بالغاً ورغبة بالعودة إلى مركز المدينة، كجزء من فكرة فلسفية إيحائية. ها لك إذا خطة حضرية اقتصادية لإنعاش مركز المدينة تلتقي بالمفهوم مع خطة أكاديمية يبغى استغلال مكانتها في مركز المدينة لإثراء مضامين التدريس فيها.

لم ينشغل طاقم التخطيط بالمناهج الدراسية ولا بالمستوى المشترك، أو الاعتراف الأكاديمي بالمؤسسات، لكن ومن خلال خلق وظائف عملية مشتركة وتركيز المؤسسات في مجمع واحد كبير، يمكن خلق الظروف الأساسية "للعيش المشترك، على انفراد" على هيئة "كلية بوتيك". هناك إمكانية لـ "محاولة" لم كل هذه المؤسسات أو بعضها تحت غطاء أكاديمي واحد (أكاديمية بتسائيل مثلاً). وبتقديرنا لن يكون الأمر سهلاً.

يتضح من خلال الحديث مع بعض القائمين على المدارس أن هذه هي الصورة الحقيقية. مستوى التعاون بين المؤسسات ضعيف. فأكاديمية بتسائيل وعلى الرغم من موقعها في هار هاتسوفيم، لم تقم أي تعاون مع الجامعة العبرية والعكس صحيح، وذلك بالرغم من "العلاقات الممتازة" بين المؤسسات على حد قول رؤساؤها. انعدام التعاون يسود أيضاً بين المؤسسات الصغيرة في المدينة وبين أكاديمية بتسائيل. ربما يمثل الحل الأفضل في ضم هذه المؤسسات مع غيرها في إطار "مجمع الكليات" (راجع لاحقاً). موقع المؤسسات في مركز المدينة من شأنه أن يشجع الطلاب على السكن بالقرب من المؤسسات التي يدرسون فيها.

الخطة التي قدمها للبلدية المستشارون رونين وبركائي وغيرهم لم تصل بعد نقطة اللا رجعة. فكرة تجميع أكاديمية بتسائيل ومدرسة السينما في مركز المدينة وفي مبان أشبه بحرم الجامعات، وكذلك "كليات البوتيك" المحاذية الواحدة للأخرى، تبدو فكرة صائبة ومناسبة من كافة جوانبها. تستطيع الخطة الهيكلية أن تساعد في إخراج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ وخاصة من خلال خلق تجمع كبير لمؤسسات الثقافة والفنون في مركز، مع اعتراف أكاديمي أو بدونه. الاستعداد لخلق تشكيلات كبيرة وتعاون بين الهيئات القائمة، كمثل أكاديمية بتسائيل أو أكاديمية الموسيقى أو كلية هداسا أو أي بديل آخر من شأنه أن يزيد ويوسع ويؤدي إلى الاعتراف الأكاديمي بالمؤسسات التي تحظى بشهرة مهنية في مجال تخصصها.

9.8 التعليم العالي للمتدينين

تم بحث هذه القضية بتوسع من قبل الدكتور يشاي سفاريم في فصل التعليم العالي والصناعة- "قوة المهام". نشدد بداية أن ليس هناك نية لتطوير التعليم العالي في هذا القطاع على حساب و/أو بدل تطوير المدارس الدينية العالية والمدارس الطائفية، لأن هذه المؤسسات تشكل حضارة الدراسة في عالم اليهود المتدينين. مكانة القدس المميزة في العالم اليهودي المتدين يحولها إلى مركز مفضل لدى هذا الجمهور، في البلاد وخارجها، في كل ما يخص تحصيل الثقافة التوراتية.

البحث الذي قمنا به يتناول إمكانيات وقدرات مؤسسات التعليم العالي (الحالية والجديدة) في المدينة على تلبية الحاجات المتوقعة بالشكل السليم.

قام الدكتور سفاريم بتقدير (الجدول رقم 8) عدد طلاب المدارس الدينية والطائفية في القدس، حيث لا تنشر دائرة الإحصاء المركزية مثل هذه المعطيات الدقيقة، ووزارة الأديان لا تستجيب لتوجهاتنا. ولهذا يجب التعامل مع الأرقام الواردة في الجدول بصفتها تمثل أحجام عامة وليس بصفة المعطيات الدقيقة.

الجدول رقم 8: طلاب يدرسون في المدارس الدينية العالية والمدارس الطائفية (1999) بالآلاف.

القدس	المجموع 37
في المدارس الطائفية	22
في المدارس الدينية العالية	15
بني براك	المجموع 10.5
في المدارس الطائفية	7.5
في المدارس الدينية العالية	3

تقوم الفتيات المتدينات من مدينة القدس باستكمال دراستهن في مدارس بيت يعقوف، في إطار دار معلمين وفي صفوف الرابع توجيهي والخامس توجيهي (راجع البند 9.6 أعلاه). لا تحصل الطالبات بموجب مساقات الدراسة تلك على أي شهادة أكاديمية أو نقاط أكاديمية. يتوجه قسم من الخريجات إلى تحويل المهنة لكي يعملن في الصناعات الدقيقة وبالوظائف المهنية.

هناك عملية مشابهة بدأت تأخذ مجراها في أوساط الرجال الذين يدرسون في المدارس الدينية العالية والمدارس الطائفية في القدس. فبالإضافة إلى الثقافة المميزة وطويلة الأمد والتي تشكل طريقاً ممهداً للعمل في المجال الديني، يتوجه قسم منهم ويستكملون دراستهم الثانوية و/أو يمتلكون مهنة أو حرفة وخاصة في مجال الهاي - تيك (الصناعات الدقيقة).

هناك عمليتان لا تتصلان الواحدة بالأخرى، صار بفضلها التأهيل المهني والتعليم العالي في متناول اليد في القطاع المتدين:

أ. ارتباط مميزات التعليم المهني والعالي بمجالات الهاي تيك، إذ يمكن الإشارة إلى هذا التأهيل على انه من صنف أعمال الياقات البيضاء.

ب. الأزمة الاقتصادية التي يمر بها القطاع المتدين في البلاد وفي المدينة، وهي نتيجة من الكساد العميق في السوق. الخطة الاقتصادية الجديدة تضرب هذه الجماهير في الصميم بعد أن اعتادت لسنين طوال خلت على تلقي موازنات مالية سخية. تضرر التمويل المباشر للمدارس الدينية والطائفية وربما يبلغ الضرر درجة يهبط فيها عدد سنوات الدراسة (للبنين). تطبيق تقرير طال وفرضه على المتدينين من شأنه هو أيضاً أن يدفع بقسم من الدارسين إلى دمج دراستهم الدينية مع دراستهم المهنية (فوق الثانوية) و/أو دراستهم العالية.

من خلال النظر في الخطة الاقتصادية التي صودقت في الكنيست نكتشف أن هناك بند فيه بشرى لجمهور المتدينين: بوسع طلاب المدارس الدينية من سن 23 فما فوق العمل مقابل الأجر لكسب قوتهم شريطة أن يستوفوا حصتهم من ساعات الدراسة في المدرسة الدينية، وهو ما كان ممنوعاً حتى اليوم. أضيف هذا البند لـ "قانون طال" الذي يسمح لطلاب المدارس الدينية عند بلوغهم سن الثالثة

والعشرين أن يخرجوا في "سنة حسم"، ومغزاها البحث عن عمل ودراسة نحو اكتساب التأهيل المهني والاستعداد للانخراط في العالم المنتج.

لكي تُتاح الدراسة للبنين والبنات من الوسط المتدين هناك حاجة لتأمين شروط لا يصلح التعليم العالي بانعدامها. أولاً هناك حاجة للفصل بين البنين والبنات في التعليم. كما من الواضح انه من غير الوارد تدريس مواضيع من شأنها المساس بمبادئ العقيدة والإيمان. هناك مؤسسات من هذا القبيل في القدس في المجال فوق الثانوي المهني وكذلك على المستوى الأكاديمي.

في معهد التأهيل المهني الخاص بالمتدينين بالحاجة إلى التعليم المهني غير الأكاديمي وتعليم استيفاء شهادة التوجيهي. هناك هيئات أخرى مشاركة كمنظمة الجوينت ووزارة العمل في توسيع شبكة التعليم العالي وتأهيل الشباب والشابات المتدينين للعمل في أعمال إنتاجية.

أبرز المؤسسات الأكاديمية في القدس وفي البلاد بالنسبة للمتدينين هي المدرسة العالية للتكنولوجيا (معهد ليف) في بيت وجان وفرعها الجديد للبنات (معهد طال في القدس ومعهد لوستينغ في رمات غان). منذ تأسيسه عمل معهد ليف كمؤسسة أكاديمية- دينية قومية بقصد استقطاب المتدينين. في أوج نجاح صناعات الهاي تيك في البلاد حصلت هذه المؤسسة على تشجيع وتحفيز من الحكومة لترسيخ نشاطها في الوسط المتدين. قامت الكلية بتوسيع المجالات الدراسية فيها وتحولت رويداً رويداً إلى جامعة مميزة للمتدينين للبنين والبنات. معهد ليف لا يعارض تصنيفه بالمثل. تطورت الكلية في مجال المواضيع التكنولوجية وبعض المواضيع البيئية الجديدة. وقد بدأت مؤخراً وبالتعاون مع مستشفى شاعاري تسديدك بتعليم مساق تأهيل للعمل في المهن الطبية المرافقة.

ومن أجل التحول إلى جامعة قطاعية بشكل كامل هناك حاجة للدخول في المواضيع "اللينة" من علوم الآداب والمجتمع، إذ ليس من المستبعد أن يجد المعهد نفسه بعد سنوات في منافسة أمام مراكز أكاديمية أخرى في البلاد، والتي قد بدأت تنافس على استقطاب المتدينين. كما نقف على أعتابنا مؤسسات ما زالت قيد التكوين تحاول أن تفتتح كلية/كليات للنساء المتدينات بالتعاون مع الجامعة المفتوحة وكلية هداسا.

نحن نوصي ببحث إمكانية منح التعليم في المدارس الدينية العالية صبغة أكاديمية بالنسبة لطلاب هذه المدارس الذين ينتقلون إلى الدراسة الأكاديمية بعد إنهاء دراستهم. لا شك أن المدارس الدينية تؤهل الطلاب من حيث القدرة على التفكير والمعرفة الواسعة في مجال الفلسفة الدينية. من الواجب أن يحتسب بعض الوقت المستثمر في الدراسة في المدرسة الدينية مع المعارف المكتسبة كنقاط أكاديمية معترف بها (راجع كتاب عميرام غونين عن المتدينين في نيو يورك). كلية ليف (وطال) كانت أكثر المؤسسات الأكاديمية انشغالاً بالسكان المتدينين من بين كافة مؤسسات التعليم العالي. ولهذا فمن الوارد أن تقوم المدرسة التكنولوجية العالية بتوفير حاجة الوسط المتدين على الصعيد القطري وحتى للطلاب الأجانب، وان لم تفعل ذلك فلربما تنتقل الصدارة إلى مركز البلاد.

9.9 التعليم العالي في الوسط العربي

يتبين من المعطيات (البند 9.5 أعلاه) أن هناك 50 ألف تلميذ يدرسون في الجهاز التربوي في الوسط العربي في المدينة. 12.6% منهم يتعلمون في صفوف العاشر حتى الثاني عشر مقابل 31.7% في الوسط اليهودي (جهاز التربية الحكومي والحكومي الديني). لا نملك معطيات حول عدد منهي الدراسة الثانوية ومستحقي شهادة التوجيهي (بغروت) لكن لو اعتمدنا نفس النسب الموجودة في الوسط العربي ككل لاتضح لنا أن نسبتهم ضئيلة (يديعوت أحرונوت، 25.8.03، ص 14-15). ومن هنا نستنتج أن عدد الطلاب الجامعيين في أوساط هذه الشريحة السكانية في المدينة (اليوم) سيكون ضئيلاً أيضاً. محاولة تحليل التعليم العالي في شرق المدينة مستقبلاً مرهون بعدة أمور غامضة وعلى رأسها التسويات السياسية التي سيتم التوصل إليها مع السلطة الفلسطينية، هذا إذا تم التوصل إليها أصلاً. تنشط في شرق القدس اليوم جامعة القدس التي تتوزع أقسامها في مناطق السلطة الفلسطينية وفي القدس. المعطيات بشأن عدد الطلاب غير مضبوطة، وبحسب ما تنشره الجامعة هناك حوالي 6000 طالب، بعضهم من سكان القدس. تدرس الجامعة معظم المواضيع والمجالات المعرفية. كما تقوم الجامعة بتشغيل نظام الجامعة المفتوحة ويتعلم فيها حوالي 30 ألف طالب (بحسب معطيات الجامعة). يدرس في الجامعة العبرية عدد ضئيل جداً من الطلاب من سكان القدس. يدرس في كلية دافيد يالين وهداسا طلاب عرب، وأغلبهم لا يدرسون لتحصيل لقب جامعي. ويتعلم في كلية أورط في غفعات هتحموشت حوالي 600 طالب مهنة الفني في عدة مجالات، ولكن هذه الكلية على وشك إغلاق أبوابها بسبب تدنى مستوى التعليم فيها.

أما المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعرب فإنها تشير في المرحلة الأولى إلى انه في حالة الهدوء سيكون هناك إقبال على التعليم المهني العالي (لا الأكاديمي) في سبيل الاندماج الفعلي والملموس في مؤسسات التعليم العالي. سيساعد فتح مؤسسة عربية نوعية للتعليم العالي في المدينة على استقطاب الطلاب ليس من القدس فقط.

لا تستطيع دولة إسرائيل تجاهل السكان غير اليهود بالحجم المتوقع في القدس، والتي لن تتوفر لديهم مؤسسات للتعليم فوق الثانوي ولتعليم العالي التي يتم التدريس فيها باللغة العربية. وفي هذا السياق تثار مسائل مثيرة ومعقدة، مثلاً: هل يتم الاعتراف بمؤسسة أكاديمية عربية في شرق القدس من قبل مجلس التعليم العالي وتحظى بتمويل من لجنة التخطيط والتمويل (نعم أم لا) أم يُعترف بها من قبل سلطة أكاديمية أجنبية. والمثير هو أن جامعة القدس، وربما لأسباب مادية، طلبت اعتراف مجلس التعليم العالي الإسرائيلي. من المفترض مع حلول السلام أن يتعلم عدد أكبر من طلاب القدس العرب في مؤسسات التعليم العالي في القدس وفي مؤسسات أخرى في البلاد.

لاحظنا إبداء الجامعة العبرية نوايا طيبة للتعاون مع جامعة القدس في حالة الهدوء. الدكتور ساري نسبية يقوم بنشاط مزدوج من خلال تعاونه على المستوى الأكاديمي ومعارضته الوطنية لتوحيد المدينة مثلاً من خلال تشديده على أن جامعة القدس معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي الفلسطينية.

يجب أن تأخذ الخطة الهيكلية بالحسبان إمكانية بناء حرم جامعي كبير في شرق القدس على البوابة الشرقية. يمكن أن ينشأ هذا الحرم بالاعتماد على جامعة القدس أو في إطار أكاديمي آخر. وفي

الحالتين يجب أن يكون هناك تعاون بين المؤسسة الجامعية وبين مؤسسة إسرائيلية معروفة كمثال الجامعة العبرية. فالشهرة التي تتمتع بها المؤسسة الإسرائيلية قد ترفع من مكانة المؤسسة العربية الأكاديمية. من الطبيعي أن لغة التدريس ستكون اللغة العربية. يمكن أن ينشأ تعاون مثمر بين الجامعة المفتوحة في إسرائيل وبين الجامعة المفتوحة التابعة لجامعة القدس. وبالطبع سيكون هذا التعاون في المواضيع التي لا تخضع للخلافات السياسية.

كل برنامج اقتصادي يتم تنفيذه مع حلول السلام لترميم المنطقة سيضع على أعلى سلم أولويته إنشاء مؤسسة أكاديمية عربية في شرق المدينة، وليس لأسباب اقتصادية فقط.

9.10 العاصمة كقوة دافعة نحو تطوير التعليم العالي

يحتوي قانون أساس القدس (1980) وهو قانون تصريحي بطبيعته، على بند واحد ذو مغزى عملي. لا يرد في هذا القانون أي ذكر للتعليم العالي و/أو التربية أو التربية والثقافة. برز دور القدس المركزي في مجال التعليم العالي على مدى سنوات بفضل الجامعة العبرية. وفي عصر توسع وتطور الكليات لم يُبذل أي جهد في سبيل الحفاظ على مركزية القدس، ولو بمقتضى الاعتبارات المنبثقة عن كونها عاصمة الدولة.

مكانة وتسمية العاصمة تلزمنا الآن وستلزمنا في المستقبل لتطوير التعليم العالي في القدس. مثلاً هناك توافق في الرأي بين كافة الأطراف بشأن الحاجة إلى إعادة كلية الأمن القومي إلى القدس، والتي كانت في المدينة سابقاً، وكذلك كلية القيادة والأركان. تم العثور على الأرض الملائمة لهذا الغرض في منطقة هار هتسوفيم. ووفق الاعتبارات المستقبلية، سيؤدي الانتقال وتجمع المؤسسات في حرم جامعي واحد إلى توفير أموال طائلة. إلا أن وزارة الأمن ليست على استعداد لتمويل تشييد البناء من ميزانيتها. نقل مثل هذه المؤسسة إلى المدينة في الوقت الذي ينهمك فيه غالبية الضباط في تأسيس عائلاتهم وتأمين مستقبلهم المادي من شأنه أن يبقي قسم منهم في القدس. هناك هيئة أخرى أعلنت عن نيتها نقل مقرها إلى القدس وهي مجلس الأمن القومي. هذه مؤسسة مدنية تعنى أساساً بالأبحاث والدراسات وتعمل على إعداد المواد وتقديمها للقادة وصناع القرار في العاصمة، وموقعها في القدس مناسب ومرغوب.

في السنوات الأخيرة بدأت تنشأ وتزدهر مدارس للحكم في أحرم جامعات خارج القدس، بما فيها الكليات الأكاديمية كمثال هرتسليا وبتانيا. في القدس كعاصمة هناك أكبر عدد من العاملين في القطاع العام. حوالي 12.7% من العاملين في المدينة يعملون في القطاع العام في حين أن معدل العاملين القطري في هذا القطاع يصل 5.5%. حوالي 16.8% من مجمل المستخدمين يعملون في جهاز التربية، في حين أن المعدل القطري هو 12.5%. وفي حين تنعم القدس بكليات للمعلمين لكافة القطاعات فهي متأخرة في كل ما يتعلق بتعليم السياسة والإدارة ومدارس الحكم. تم مؤخراً افتتاح إطار أكاديمي رفيع المستوى لعدد قليل من طلاب الأبحاث (حوالي 30) يدرسون الحكم لتحصيل ألقاب جامعية عالية في الجامعة العبرية. هناك كميات هائلة من مستخدمي القطاع العام والقطاع الحكومي الرسمي والقطاع البلدي والقطاع الثالث يمكنها الالتحاق بمثل هذه المؤسسات مما سيؤدي إلى تحسين وترشيد القطاع العام وخدماته بكل مشتقاتها، غير أن هذه الأعداد الهائلة ليس بوسعها الالتحاق بمثل هذه الأطر الأكاديمية. والسبب في ذلك هو انعدام وسائل التعليم المؤسساتية إن كان

ذلك في الجامعة العبرية أو في واحدة من كليات المدينة. قسم من الطلاب يتوجهون إلى أفرع لجامعات أجنبية في المدينة ولا نريد إطالة الحديث في هذا الموضوع.

بعد المصادقة على فتح الكلية التكنولوجية في القدس، بذلت البلدية جهوداً بالتعاون مع أطراف مختلفة لتأسيس كلية أكاديمية لمستخدمي القطاع العام. لم تؤت هذه الجهود ثمارها بعد ويبدو مؤخراً أن هناك مؤسسة تهتم بالفكرة، هي مؤسسة برانكو فايس التي تنشط في القدس في مجالات أخرى. بادرت هذه المؤسسة إلى تشكيل منتدى المؤسسين المكون من مفوضية القطاع العام بالتعاون مع البلدية والجمعية للنهوض بالقوى العاملة المنبثقة عن منظمة الجوينت، ومن ثم تخصيص الأرض التي تم اقتطاعها لهذه المؤسسة في منطقة "هكفار هشفيدي" (القرية السويدية) لتكون موقعاً لبناء الكلية. هناك إمكانيات أخرى مثل: دمج كلية مستخدمي القطاع العام داخل كلية أكاديمية قائمة في المدينة. تبدي كلية هداسا اهتماماً بهذا الموضوع، على الرغم من أن نشاطها الأكاديمي كله في المجال التكنولوجي. الإمكانية الأفضل هي أن تُقام هذه المؤسسة تحت رعاية الجامعة العبرية وان تستشف من وقارها وتستغل كوادر المحاضرين الأكفاء فيها، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين خدمات وأداء القطاع العام.

الصيت الديني الذائع الذي اشتهرت به القدس، عدا عن الصعوبة المترتبة عنه في حل النزاع، يجعلها مدينة ذات موقع مركزي على الخطة الدولية، ومركزيتها متساوية (بل تفوق) مركزية مدن أخرى كنيويورك وروما وأثينا، فهي مدينة عالمية.

وفي أزمنة أفضل من التي نعيشها الآن، فان مركزية المدينة في النزاع قد تتحول إلى مادة ومصدر للبحث والدراسة العلمية الأكاديمية. قلائل هي المدن التي دارت نزاعات عنيفة ومتواصلة فيها وعليها كالنزاع الذي يدور على القدس. هذا الصيت من شأنه أن يحول المدينة إلى مركز عالمي لدراسة السلم وتسوية النزاعات. ويمكن أن تلعب الجامعة العبرية دوراً أساسياً في هذا المجال على ضوء شهرتها وسمعتها الطيبة في العالم.

صناعة السياحة: وهي الصناعة التي تشكل منذ سنوات طويلة أحد فروع التصدير المركزية في المدينة. على سبيل المثال، النقد المباشر من السياحة في سنة 2000 وصل إلى 200 مليون دولار. أدت سنوات الانتفاضة (منذ أكتوبر 2000) إلى انهيار هذا الفرع في كافة أنحاء المدينة، وخاصة في القسم الشرقي. تراجعت الحركة السياحية الأجنبية بشكل كبير منذ أن وصلت أوجها بأكثر من 70%.

في أوائل التسعينات احتلت القدس مكاناً مركزياً في صناعة الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وكانت من المدن الرائدة في العالم في هذا المجال. الوضع الأمني ألحق ضرراً بالغاً في هذا المجال أيضاً.

جوهر صناعة السياحة يقع في مجال الـ Low Tech. من هنا فان الكفاءات المطلوبة من العاملين في هذا المجال هي كفاءات مهنية بالأساس. ولكن وفي ظل سوق الضيافة التنافسي فهناك حاجة إلى مهارات مهنية عالية وخاصة في مجال الإدارة والتسويق وثقافة أوقات الفراغ والضيافة.

نحن ننظر إلى وضع هذا الفرع اليوم على انه وضع سياتي مؤقت ومحدود بوقت (قصير) إلى حين يطرأ تحسن ملموس وحقيقي على الوضع الأمني في المدينة. يمكن لصناعة السياحة أن تشكل جسراً للتعاون مع الدول المجاورة من خلال تسويق صفقات سياحية مشتركة في مناطق الحضارات

القديمة. من الواجب أن تفتتح في مركز المدينة كلية لمهن السياحة على مقربة من منطقة تجمع الفنادق. قد تنشط هذه الكلية على هيئة "كلية بوتيك" مع احتمال استيعاب 1000 طالب في المرحلة الأولى، ولها أن تتطور وتصبح مدرسة عالمية وشهيرة للسياحة، على غرار مدارس أوروبا التي تعتمد اللغة الإنجليزية في تعليم بعض المواضيع على الأقل.

يمكن أن تبسط كلية هدايا رعايتها على هذه الكلية، بحيث تحظى بعض المواضيع بالتأهيل الأكاديمي في حين تكتفي غيرها بشهادة مهنية بمستوى فوق ثانوي عالي على غرار ما هو قائم حالياً في كلية هدايا.

في الفصل الذي يتناول مسألة تخصيص الأراضي في المدينة سنقترح موقع غفعات هتحموشيت، القسم المحاذي منه لشارع رقم 1 (بالقرب من الفنادق) أو مبان مناسبة لاستعمالها ككلية في مركز المدينة بمحاذاة كلية هدايا.

هاكم إذاً أوجه مختلفة لمكانة العاصمة. ولكي يتم كل ذلك، فمن الضروري أن تجسد الحكومة تشريعياً (قانون) ومادياً (موارد) مركزية المدينة العاصمة، بما في ذلك في مجال التعليم العالي.

9.11 تلخيص الاستنتاجات

- أ. المستوى الثقافي في إسرائيل بمفهوم عدد سنوات الدراسة يرتفع باستمرار. الكليات الكثيرة التي فتحت أبوابها تفي باحتياجات الارتقاء المفاجئ في عدد الطلاب.
- ب. نسبة الطلاب الدارسين لتحصيل الألقاب الجامعية العليا أكبر من نسبة الطلاب الدارسين لتحصيل اللقب الجامعي الأول وأكثر من النسبة الطبيعية للتزايد السكاني. ستستمر هذه النزعة وتترسخ. هناك تراجع في عدد الطلاب الدارسين لتحصيل اللقب الثالث في المواضيع العلمية الدقيقة بالمقارنة مع زملائهم الدارسين لتحصيل نفس اللقب في علوم الآداب. هناك قاعدة كبيرة من الطلاب في العلوم الطبيعية والبيولوجيا وهذا يضمن احتياطي من الباحثين في موضوع البيو تكنولوجيا. الجامعة العبرية تتخبط كأى مؤسسة أكاديمية في أحسن صور عملها كمؤسسة بحثية، حيث أن 20% من مجمل طلاب اللقب الجامعي الثاني في إسرائيل وحوالي 30% من مجمل طلاب اللقب الثالث يدرسون في القدس.
- ت. المتدينين والعرب "اكتشفوا" التعليم العالي. في الوسط المتدين أنشئت الأراضية لدمج الدراسات الدينية مع الدراسات المهنية على المستوى فوق الثانوي والأكاديمي. لا حظنا المدرسة العالية للتكنولوجيا كمؤسسة قادرة أن تتحول حينما يحين الوقت المناسب إلى الجامعة الدينية الأولى في إسرائيل.
- ث. أما بخصوص السكان العرب فالمسألة شائكة ومرهونة بتسويات سياسية. ولكن المدينة الموحدة على وضعها الحالي أو ما يشابهه في المستقبل بحاجة إلى إيجاد حل لهذا الوسط. يبدو أن جامعة القدس هي المؤسسة القادرة على توفير الحلول للجماهير العربية. تطور هذه التوجهات والنزعات قد يعوض القدس عن التراجع الحاصل على الزيادة الطبيعية لعدد الطلاب في إسرائيل. يمكن أن تستعمل مؤسسات التأهيل المهني فوق الثانوي كمتغير وسطي نحو التعليم العالي الكامل.

- ج. هناك مؤشرات على تراجع جودة التعليم في المدارس الإسرائيلية بالمقارنة مع دول الـ O.E.C.D. سيؤدي هذا التراجع إلى المس بجودة التعليم العالي مع مرور الوقت. لاحظنا إقبال ونية من قبل مؤسسات التعليم العالي على تحسين الوضع.
- ح. سارعت القدس في السنوات الأخيرة إلى تطوير الدراسات الهندسية، وخاصة للقب الجامعي الأول في كليات التكنولوجيا المتطورة التي افتتحت في جامعة القدس.
- خ. هناك أرضية مهنية مناسبة في القدس لتطوير مجالات الفنون ضمن الكليات القائمة (بتسائيل وروبين) ومجمع "كليات البوتيك" (للمسرح والسينما)، ولكي تشكل محط أنظار الطلاب في هذه المجالات، وجدنا من المناسب وضعها في مركز المدينة.
- د. التعليم العالي هو أحد فروع التصدير العالية الجودة في القدس، إذ يأت أكثر من 60% من طلاب الجامعة من خارج القدس. ولكي يستمر هذا الوضع بالتصاعد هناك حاجة إلى منظومة مساكن طلابية متطورة في كافة أنحاء المدينة وخاصة في مركز المدينة.
- ذ. القدس تستوعب أكثر من حصتها من الطلاب الأجانب. طراً في السنوات الأخيرة تراجع مؤقت ومرهون بسبب الظروف، لكن هناك احتمالات جيدة لزيادة الطلاب الأجانب في المستقبل (بشكل كبير).
- ر. تأخذ المدينة أكثر من نصيبها في كليات تأهيل المعلمين لكافة القطاعات. بموجب توصيات بن بيريتس هذه أرضية جيدة لإنشاء قاعدة لكلية عامة لمواضيع "الينة" ولتطوير دور المعلمين التابعة لـ "بيت يعقوب" ومنح شهادة الـ B.Ed.
- ز. تبدو الجامعة العبرية كمن "نأت" بنفسها عن المدينة، لكنها تعتبر مورداً اقتصادياً استراتيجياً بالنسبة للقدس ولإسرائيل في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- س. وجدنا علاقة بين طبيعة الصناعات الأخذة بالنمو في القدس وبين عدد الطلاب الجامعيين في مجالات هذه الصناعات. غياب كليات الهندسة عن المدينة أثر سلباً على نمو الصناعات المتطورة من الجيل السابق في المدينة. مع الانتقال إلى مجال البيوتكنولوجيا، تتمتع القدس وخاصة الجامعة العبرية بأفضلية عن غيرها. لم ينشأ تواصل جيد بين الأكاديمية والصناعة في القدس. لخلق دافعة للتعاون نحن نقترح معهد الأبحاث المصفوفة للتوفيق بينهما.
- ش. هناك ميل في العالم وفي إسرائيل للتوجه إلى الدراسات البيئية والدراسات المتعددة المجالات، بما فيها الدمج بين دراسة المواضيع الصلبة والمواضيع اللينة. توسيع وتنوع الإمكانيات في القدس يلزم بإيجاد المواصلات السهلة والمتوافرة على متناول اليد إلى أحرم الجامعات وفيما بينها.
- ص. التعليم العالي هو مفتاح الحركة الاجتماعية كما هو مفتاح للتغيير التكنولوجي والازدهار الاقتصادي. احتمالات العثور على عمل راق ومريح تتزايد مع ازدياد الثقافة والتعليم.
- ض. الصناعات المتطورة في القدس والخدمات المرافقة لها يمكن أن تشكل المخرج بالنسبة للشرائح السكانية التي لم تقصد العمل في هذه الصناعات حتى اليوم، ويمكن أن تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي في المدينة.
- ط. لم تسارع القدس وإسرائيل إلى استغلال مكانة المدينة كعاصمة للبلاد للتطوير الأكاديمي في مجالات الحكم والسياحة على وجه الخصوص. نقل المؤسسات الموقرة (مثل كلية الأمن القومي) يمكن أن يساعد في ذلك. من نافلة القول أن من الواجب نقل كلية الزراعة التابعة للجامعة العبرية من مدينة رحوفوت إلى القدس.
- ظ. من المحبذ مواصلة سياسة المنح والمكافآت المميزة للطلاب الذين يدرسون في القدس، على غرار ما ورد في قرار الحكومة (98-3913).

9.12 البدائل في المجال الأكاديمي

تقوم عناصر أكاديمية (برايتبيرت وآخرون) ممن يشتغلون في مستقبل التعليم العالي في إسرائيل، برسم عدد من المخططات ومنها جامعة متعددة الأحرار و"مجمع" كليات يحظى بدعم الحكومة لتحسين المستوى الأكاديمي في الكليات، أو فتح جامعات جديدة. يلاحظ برايتبيرغ أن جودة الكليات ستتضرر إذا أخذت كل واحدة استقلاليتها حتى وان كانت في مجتمعات، ولهذا فهو ينادي بتحويل الكليات إلى فروع للجامعة الأم. تبعت الجامعة محاضريها إلى الفرع وينتقل خريجو الفرع إلى الجامعة الأم للدراسة فيها لتحصيل الألقاب الجامعية العالية. لم يتم تقريباً بحث مسألة فتح جامعات جديدة بسبب معارضة مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والتمويل. ليس مطلوباً من مؤسسات التعليم العالي في القدس ومن الجامعة العبرية بالذات فتح فروع في الضواحي وهذا الأمر ليس في صالح المدينة أصلاً. المغزى من كل ذلك هو أن هناك ثلاثة بدائل للعمل أو بدمج البدائل الثلاثة معاً.

9.12.1 الجامعة العبرية كجامعة متعددة الأقسام

تقوم الجامعة ببسط رعايتها على الكليات والأكاديميات في المدينة طبقاً للصيغة التي يقترحها برايتبيرت وغيره، وذلك بالإضافة لأقسامها الموجودة اليوم. تساعد الجامعة الكليات بواسطة مدها بالمحاضرين الأكفاء والمختبرات والمكتبات والمواد الأكاديمية الملحقة. يتم النظر في إمكانية تطوير مجالات دراسية في علوم الآداب والمجتمع في الكليات القائمة أو بواسطة إيجاد كلية إضافية في مركز المدينة. يتم تعليم السياحة بمستوى فوق ثانوي وأكاديمي في إحدى الكليات التي تحظى برعاية الجامعة وبالتعاون مع بعض الأطراف من المدينة. لغة التدريس الإضافية في هذه المؤسسة تكون اللغة الإنجليزية.

تبسط الجامعة رعايتها جنباً إلى جنب مع كلية بتسائيل على كليات "البوتيك" للسينما والتمثيل والتي سيكون موقعها في مركز المدينة وتمنحهن الاعتراف الأكاديمي. يمكن لهذه الخطوة أن تجعل للمدينة مكانة طليعية في مجال الإعلام المرئي والإلكتروني والسينما.

تُستغل الجاذبية القوية التي تتمتع بها الجامعة العبرية وشهرتها الواسعة لاستقطاب طلاب جامعيين من البلاد وخارجها للدراسة فيها وفي الكليات الواقعة تحت رعايتها. اعتماداً على الكليات الموجودة حالياً في المدينة، تُفتتح مدرسة عالية للحكم والإدارة الجماهيرية والتي ستحظى برعاية الجامعة أكاديمياً. من خلال التعاون مع الكليات والصناعات المتطورة في المدينة، يمكن أن تتطور مجالات دراسية جديدة مستقلة أو بينية. تشكيل هذه الهيئة ليس بالأمر البسيط ويتطلب القيام بتنازلات من طرف الجامعة التي تخشى من هبوط المستوى ومن توزيع الجهود من قبل الكليات القلقات على استقلاليتها وحرية الأكاديمية في مجالات تخصصهن. المفتاح موجود في يد الجامعة العبرية، ودفع العملية أو صدها يتبع رغبتها. تستدعي هذه الخطوة سياسة واضحة ومرونة فكرية وإصرار وتعاون بين كافة الأطراف.

9.12.2 مُجمع الكليات كثقل مواز للجامعة العبرية

هذا البديل يتلاءم مع سياسة وتوجه مجلس التعليم العالي. وبما أن التعليم العالي هي من أعلى رايات المدينة، فلا يمكن إبقاء كل الأمور مرهونة باعتبارات الجامعة العبرية و/أو الكليات الموزعة في المدينة والتي لم تستقطب كمية كبيرة من الطلاب والشهرة، باستثناء الكليات العريقة والكبيرة. دمج كل الكليات في المدينة أو غالبيتها العظمى سينتج عنه "نادي طلاب" يدرسون للقب أول ويقارب عددهم أو يفوق عدد طلاب الجامعة العبرية. يجب إخراج هذه الأعداد من الطلاب من المخبأ وتحويلهم إلى منتدى حاضر ومستهلك في المدينة وفي مركزها بالذات. تقف على رأس مجمع الكليات شخصية أكاديمية شعبية من الصف الأول والتي تعرف كيف توفق وتقرب وتواكب تطوير الجهاز العصبي المميز في الفضاء الإسرائيلي. وهكذا يصبح بالإمكان كسر احتكار الجامعة العبرية لكافة مجالات التعليم العالي في المدينة.

وعلى محور الوقت، وفي المدى القريب من الأفق التخطيطي للخارطة الهيكلية، ربما نجد الجامعة العبرية قد تحولت إلى مؤسسة أبحاث من الدرجة الأولى في البلاد والعالم، وإلى جانبها ما يشبه City College أو State University بالصيغة التي تم تطويرها واعتمادها في الولايات المتحدة. ستعمل هذه المؤسسة بموازاة الجامعة العبرية وتمنح للقب الجامعي الأول والثاني مع التشديد على المجالات التطبيقية كالإدارة والتربية والعمل الاجتماعي والسياحة والمهن الصحية والتمريض والهندسة. يُسمح للهيئة الأكاديمية فيها أن تعمل في الأبحاث لكن هدفها الأساسي هو التدريس.

9.12.3 فتح جامعات جدد

جاذبية المؤسسة الجامعية أقوى من جاذبية الكلية. كان هناك أشخاص من بيننا يعتقدون أن إنشاء عدد من الجامعات في المدينة من شأنه أن يعزز من جاذبية القدس ويأتي إليها بعدد أكبر من الطلاب الجامعيين من البلاد وخارجها. وفي هذا السياق طُرح اقتراح لإقامة جامعة تكنولوجية مستقلة ومتعددة المجالات.

ولكي يتسنى لهذه المؤسسة أن تنتصب على أسس أكاديمية متينة يعمل المحاضرون في الأبحاث كما يليق بأي مؤسسة جامعية. وفي هذه الجامعة تتأسس مدرسة عالية للحكم والإدارة الجماهيرية، كجزء من الجامعة أو بمعزل عنها، وتعمل هذه المدرسة على تطوير مجالات تعليم ضرورية للمدينة العاصمة والتي يقع فيها لب الحكم المركزي وقسم كبير من القوى البشرية المستخدمة في القطاع الثالث (المؤسسات غير الربحية والجمعيات).

أحد الطاقات التي ما زالت غير مستغلة في القدس هي "قوة العقل" التي يتمتع بها الشعب اليهودي في الشتات. ومع أن القدس تأخذ أكبر حصة من القادمين إلى إسرائيل في إطار الجامعة العبرية والمدارس الدينية ذائعة الصيت في الوسط المتدين وقلّة من الطلاب الأجانب في معهد ليف ودور المعلمين، إلا أن الأعداد ما زالت قليلة. وفي السنة الأخير سُجل تراجع ظرفي. المقترح المطروح هو إقامة جامعة تكون لغة التدريس فيها الإنجليزية. وهكذا ستسهل عملية استيعاب وانخراط الطلاب من خارج البلاد وتزداد جاذبية هذه المؤسسة.

في سياق هذا البحث تم تحليل اقتراحات أخرى لجامعات قطاعية، وخاصة بالاعتماد على قاعدة المدرسة التكنولوجية (معهد ليف)، للقطاع اليهودي المتدين ومبنى جامعي على الاعتماد على جامعة القدس في الوسط العربي.

وفي خلفية الأمور أخذنا بالحسبان سياسة مجلس التعليم العالي بعدم فتح جامعات جديدة، وبالتأكيد ليس من تلك التي تتلقى التمويل من لجنة التخطيط والتمويل. ومع ذلك نعتقد أن احتمالات تنفيذ هذه الإمكانية كبيرة في أوساط الجماهير المتدينة والعربية.

لا نستبعد استغلال اسم القدس لفتح جامعات أهلية وغير ممولة من قبل لجنة التخطيط والتمويل في ظل ظروف يسودها الهدوء السياسي والأمني (سلام!). يمكن أن تنمو مثل هذه الفكرة من واحدة أو أكثر من الكليات القائمة في المدينة أو إقامتها من الأساس. وهذه عملية طويلة ومكلفة وخاصة فيما يخص اكتساب الشهرة، لكنها ممكنة. في مثل هذه الحالة نوصي بجامعة يقع في مركزها التعليم التكنولوجي بمجالات تخصصية وبيئية، وجامعة للطلاب من خارج البلاد مع التشديد على الطلاب اليهود. لغة التدريس في الجامعة تكون الإنجليزية.

9.12.4 بحث البدائل الأكاديمية

لكل واحد من البدائل المقترحة حسناته وسيئاته، غير أن إبقاء الوضع على حاله في المجال الأكاديمي يمكن أن تأتي بالوبال على التعليم العالي في المدينة وعلى القدس بشكل عام. ولهذا لم نعرض ذلك كبديل ممكن. البديل الأول والمتمثل بتحويل الجامعة العبرية إلى جهاز جامعي كبير ومتعدد الأقسام له حسناته البارزة على صعيد النوعية والتفوق مما يؤهله استقطاب مجموعات واسعة للدراسة فيها. يمكن أن تستشف وتستفيد المؤسسات المحتمية "بظلمها" من شهرتها.

العائق الأساسي في هذا البديل هو منع التنافس الحر والذي بوسعه بحد ذاته أن يؤدي إلى تحسين النوعيات. كما أن هذا البديل سيواجه صعوبات في التنفيذ لأن بعض المؤسسات أو معظمها قد ترغب بالإبقاء على استقلاليتها.

البديل الثاني المتمثل بمجمع الكليات مُصاب بـ "ظاهرة المرأة" نسبة إلى البديل الأول. تشكل الجامعة العبرية بمقتضاها رائدة على جبهة العلم. مجمع الكليات من شأنه أن يتطور ويتحول إلى "جامعة العاصمة" (اسم مؤقت) التي ستكون من الجامعات الرائدة في البلاد من حيث نوعية التدريس وتنوع المواضيع التي تُدرسها.

البديل الثالث المتمثل في إقامة جامعات جديدة، مصاب بظاهرة توزيع الجهود، أضف إلى ذلك موقف مجلس التعليم العالي السلبي لتفادي التسرع. لكننا نعتقد أن علينا أن نتبنى من البديل الثالث مقترح تأسيس جامعة للجمهور المتدين بالاعتماد على قاعدة المدرسة التكنولوجية العالية (معهد ليف) مع تنويع المهن التي تُدرس فيها باتجاه مواضيع الآداب والمجتمع.

نفس القول يصلح بالنسبة للوسط العربي، أي إنشاء جامعة على أسس جامعة القدس، لكن ذلك مشروط بالغموض والتعقيد والظروف السياسية والحل الذي يتم الاتفاق عليه.

في كل واحد من البدائل يجب أن نضمن أن أي بديل يتم اختياره يعطي مكانة العاصمة حقها ويسمح بالتنام الكليات الصغيرة والاعتراف بها وتوسيع وتنويع المواضيع الأكاديمية التي تُدرسها. كذلك يجب أن نضمن منح أولوية لمركز المدينة وإقامة مساكن الطلبة فيه إلى جانب المؤسسات فوق الثانوية والأكاديمية. أحد الشروط المشتركة لنجاح أي من البدائل هو تحسين شبكة المواصلات إلى أحرم الجامعات وفيما بينها.

في كل البدائل يجب ضمان التعاون مع الصناعات المتطورة. معهد الأبحاث المصفوفة يمكن أن يشكل جسراً بين الأكاديميا والبحث الأكاديمي من جهة وبين المشاريع الصناعية.

إجمالاً، نعتقد أن إمكانية إنشاء جامعة أبحاث أخرى (البديل الثالث) في القدس، غير تلك القطاعية، تلامس نهاية أفق الخطة الهيكلية الزمني. وعليه، فإن القرار يجب أن يقع على واحد من البديلين الأول والثاني ومن الدمج بينهما.

9.13 إمكانيات نشر المؤسسات الأكاديمية وتخصيص الأراضي

يقضي الجهاز التشريعي وخاصة بموجب قانون التخطيط والبناء (1965) بتخصيص مساحات لبناء المؤسسات التربوية، لكن المقصود بتلك المؤسسات هو بساتين الأطفال والمدارس حتى الصف الثاني عشر. تعميمات مدير عام وزارة التربية والتعليم الدورية في هذا الموضوع تركز على قانون التعليم الإلزامي (1949) وقانون التعليم الحكومي (1953). لم نجد أي ذكر لتخصيص أراضي لمؤسسات التعليم العالي في "إرشادات التخطيط في تخصيص أرض للاستعمالات العامة" (من قبل وزارة البناء والإسكان، والداخلية، والمالية، ووزارة التربية والتعليم والرياضة، 2000).

وعلى ضوء التطورات التي تم استعراضها والتوجهات والنزعات المتوقعة نشوئها في العقود القادمة في المدينة، من الضروري أن يشمل تخصيص الأراضي للمؤسسات العامة أيضاً تخصيص أراضي للتعليم العالي، غير الأراضي التي تتم مصادرتها ودفع تعويضات باهظة عنها بموجب البند 197 من القانون.

خلافاً لمؤسسات التربية للأجيال الشابة، من الضروري أن تكون المساحات المخصصة للتعليم العالي موزعة على أقسام المدينة المركزية وتضمن حركة المواصلات منها وإليها.

حظيت الجامعة العبرية وبحوزتها الآن احتياطي من الأراضي المناسبة في كافة أنحاء المدينة، وخاصة في أقسامها المركزية. ومع المرونة الجديدة في شروط البناء للأعلى، سيصبح في حوزة الجامعة احتياطي أكبر للبناء.

لقد قلنا أن من ناحية الأراضي لا يوجد لدى الجامعة العبرية نقص حتى نهاية أفق التخطيط، ولهذا فإن القرار بشأن تركيز أحرم الجامعات له أهميته، لكن الحل قد تأتي من مجال المواصلات. ستتغير الصورة إذا تقرر نقل كلية الزراعة من رحوفوت والتي ستحتاج إلى مساحات كبيرة للعمل والتجارب والمختبرات.

عند تعاملنا مع القدس يجب أن نخطط لمسكن الطلبة كجزء من المؤسسات الضرورية في المدينة. أنها ترفع من طاقة المؤسسات في استقطاب الطلاب من كافة أنحاء البلاد ومن خارجها، مما يتيح مع مرور الوقت استقرار بعضهم في المدينة. قد تضيف مساكن الطلبة على المدينة قيماً إضافية بصفتها مدينة جاذبة للطلاب، واختيار مواقع مساكن الطلبة في مركز المدينة يعتبر مضاعفة لجاذبية المدينة.

في حديثنا عن التعليم في الوسط المتدين تناولنا قضية خلق فرص للتعليم فوق الثانوي المهني والأكاديمي كتابية للحاجات والميول التي بدأت تظهر في هذا الوسط.

الدراسة في المدرسة الدينية وفي المدرسة الطائفية سنتل جوهر التعليم العالي بالنسبة للمتدربين على المدى المنظور. يجب وضع هذه المدارس في الدوائر الداخلية المحاذية للتجمعات السكانية الدينية في المحيط الاجتماعي. ولكن بما أن مساحات الأراضي المتوفرة محدودة لا يمكن تخصيص الأراضي ضمن الخطة الهيكلية، ولهذا نوصي بزيادة كثافة البناء في تلك المناطق.

عند تعرضنا للقضايا الأكاديمية أشرنا على إمكانية إعادة وضع المؤسسات الثقافية الحضارية في قلب المدينة، إن كان ذلك لغرض تحسين ظروف أداء هذه المؤسسات أو بهدف اختيار مواقع مفضلة ووظائفياً. منطقة منورا مع المساحات التقليدية التابعة لأكاديمية بتسائليل وصولاً إلى أطراف السوق ومنطقة كرميه؛ هذه المناطق ستوفر الرد وتلبي حاجة التعليم العالي في مجال الحضارة والفن التشكيلي، ومدارس السينما والتصوير والمسرح. بالإضافة لذلك، تتحول منطقة منورا إلى مركز للفنون في المدينة، في سرّة القدس، مع ما يترتب عن ذلك من قيمة جذابة للشباب والسياح.

كلية هداسا الواقعة في مركز المدينة تخضع الآن لحملة تطوير وتمارس عملية لتوسيع الاعتراف الأكاديمي. الكلية بحاجة إلى مساحات إضافية. يمكن سد الحاجة بشكل جزئي بواسطة زيادة نسب البناء بشكل ملحوظ مع اعتبار موقع الكلية. منطقة أورط نفييم المتاخمة للكلية خُصصت لها وربما تشكل أرض عملية بالنسبة للكلية.

تحليل التغيرات والتبادلات في أعداد التلاميذ في التربية الرسمية في المدينة تم في الفصل الذي تناول جاذبية التعليم العالي. في المؤسسات التربوية الواقعة في مركز المدينة وفي الطوق الداخلي للمدينة، وجدنا أن عدد التلاميذ في تراجع وبعض المؤسسات على وشك إغلاق أبوابها. يتخبط الجهاز التربوي البلدي منذ سنوات كيف يعمل على تقليص عدد المدارس في مركز المدينة. على سبيل المثال، منطقة مدرسة دانمارك تقع بمحاذاة الأحياء الفقيرة في جنوب المدينة. هذا حرم مدرسي كبير (حوالي 20 دونم) بدأ يخلو من التلاميذ. تعد الخطة الهيكلية خطة تطوير سريع ومكثف لأحياء المدينة الجنوبية. لو أعدنا تنظيم البناء بطريقة سليمة لأمكننا الإبقاء على المدرسة الثانوية مع إضافة كلية أكاديمية. كلية لمستخدمي القطاع العام في مجالات الحكم والإدارة قد تكون هي الحل المناسب الذي سيرقى بالمنطقة. أما بالنسبة لباقي المدارس المتواجدة في مركز المدينة، فهناك حاجة إلى فحص مفصل وربما يصبح من الوارد بعدها دمج المؤسسات بطريقة تفضي إلى تخصيص قسم منها لتستوعب فروع وشعب الكليات في المدينة.

يجب تخصيص المنحدرات الشرقية من غفعات هاتاحموشيت للتعليم الأكاديمي والمكان مناسب بصفة عامة لاستعماله كنزل لتعليم السياحة ومعرفة البلاد والقدس، بما في ذلك تحصيل شهادة مرشد سياحي وشهادة معرفة البلاد وغيرها. الوصول إلى الموقع سهل ويمكن أن يتحسن مع تدشين أول خط للقطار الخفيف.

من الجائز أن يتطور التعليم العالي في الوسط المتدين بشكل ملحوظ خلال السنوات القريبة. يجب تخصيص مساحات يمكن استعمالها لتجميع مؤسسات دينية للتعليم فوق الثانوي والأكاديمي، مع الفصل بين الجنسين. وعلى أي حال من الواجب أن تكون مساحات مواقع التعليم العالي للوسط المتدين قريبة من مناطق سكن المجتمع المتدين، لكن ليس داخل المجتمع (خلاقاً للمدارس الدينية التي يجب أن تكون داخل المجتمعات).

اقتطاع الأراضي للتعليم العالي يجب أن يشمل شرق المدينة لتلبية حاجات السكان غير اليهود. تتوزع جامعة القدس على عدة أقسام في مناطق السلطة الفلسطينية وفي القدس. عدد الطلاب من هذا الوسط قليل في هذه الأيام. هناك احتمال جيد لتزايد عدد الطلاب خلال العقد القادم. أي تنبؤات في هذا المجال ستكون شائكة ومعقدة، لأن المتغير الأساسي، أي الوضع السياسي، يلفه الغموض. منطقة البوابة الشرقية مناسبة لموقع مؤسسة للتعليم العالي للوسط غير اليهودي في ظروف هدوء وسلام.

قد يختار الطلاب من الوسطين اليهودي المتدين والعربي الالتحاق بالدراسة المهنية التقنية أو أي دراسات أخرى لا تخول الحصول على لقب جامعي لكنها توفر فرصة للدخول إلى الصناعة والقطاعات المنتجة، نحن بصدد مؤسسة أشبه بالـ Community College لكن أكثر تطوراً منها. تقوم كلية هداسا بهذه المهمة على أفضل وجه لكافة الطلاب الذين يطرقون أبوابها من كافة القطاعات السكانية. يرمز القطاع المتدين إلى هذا التوجه من خلال مؤسسات كمثال معهد التأهيل المهني للمتدينين الذي يحقق نجاحاً ملحوظاً. يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية إلى تزايد الطلب على مؤسسات التأهيل المهني بالمستوى العالي. في الوسط العربي أيضاً من المتوقع أن يتوجه قسم من الطلاب إلى المؤسسات التي تؤهل لمهنة محترمة تفتح باب العمل بدلاً من الدراسة لتحصيل لقب جامعي. وفي هذا السياق يمكن الإشارة كمثال إلى الكلية في حرم مدرسة عبد الله بن الحسين، لكنها مرشحة لإغلاق أبوابها بسبب المستوى المتدني. حتى وان أغلقت هذه المؤسسة أبوابها، فمن الضروري أن يتم تخصيص الأراضي العامة أو المباني القائمة لإنشاء مؤسسات للتعليم المهني فوق الثانوي في كلا الوسطين.

من خلال وثيقة السياسة المعتمدة يتبين أن قضية الأراضي للتعليم العالي في القدس ليست هي المتغير الحاسم ولا يتشكل منها أي خطر على تطور التعليم العالي في العقود القادمة، شريطة أن تسري سياسة اقتطاع الأراضي للمباني العامة على التعليم العالي وللقطاعات السكانية الثلاث. المدارس الدينية مشمولة ضمن هذه السياسة.

9.14 تلخيص: التعليم العالي كنقطة انطلاق نحو ازدهار القدس

تحظى القدس بصيت وشهرة تاريخية عريقة وتجربة أثبتتها الأجيال الأخيرة بأنها مركزاً بالغ الأهمية في التربية والثقافة على الصعيد القومي والعالمي. وقد اكتسب هذا الصيت بفضل التعليم اليهودي التقليدي على مر الأجيال. تجدر الإشارة إلى فضل الجامعة العبرية لكونها الرائدة التي مهدت الطريق لوضع أسس التعليم الأكاديمي والتفوق كعلامة فارقة على طريق نهضة الشعب اليهودي في وطنه، وبموازاة ذلك ساعدت الجامعة العبرية على تطور التعليم العالي في دولة إسرائيل من خلال الشراكة والمساعدة في تطوير جامعات الأبحاث التي أنشئت من بعدها.

في العقد الأخير من القرن المنصرم طرأ تغيير حقيقي وملحوس على خريطة التعليم العالي في إسرائيل. انتشرت في إسرائيل شبكة من الكليات الأكاديمية وغالبيتها تختص في المواضيع "اللينة" التي عملت على تقريب ضواحي الدولة وأطرافها إلى التعليم العالي. وهذه العملية التي أخذت تتنامى أدت إلى هبوط أعداد الطلاب الدارسين لتحصيل اللقب الجامعي الأول في الجامعة العبرية. أضف إلى ذلك تطور جامعات الأبحاث الأخرى والجامعة المفتوحة التي اختزلت عدد الطلاب القادمين

للدراية في القدس، بما فيهم طلاب الألقاب العالية. لا زالت القدس محتفظة بالصدارة من حيث عدد الدارسين لتحصيل الألقاب الجامعية العالية.

امتحان الجامعة العبرية الحقيقي وامتحان المدينة كلها هو ضمان نوعية وجودة الدراية وتفوق وامتيار البحث والتواصل العالمي مع مؤسسات أكاديمية غير بحثية.

الطريق الذي يقترحه طاقم التخطيط هو طريق الوسط. دمج بين البدائل التي اقترحت يمكن أن يأتي بنتائج جيدة كمداميك مدموجة لتطوير التعليم.

يمكن لهذه الخطوة أن تخرج إلى حيز التنفيذ من خلال بسط الجامعة العبرية رعايتها على المؤسسات الراغبة بذلك. الكليات التي تنضم يتم تحديثها وترقيتها وتزداد جاذبيتها ويقوم خريجها بتغذية احتياطي طلاب البحث بالنسبة للجامعة. من الضروري أن تضمن هذه الرعاية فتح كلية للمواضيع "اللينة" ولأول مرة مدرسة للحكم، وهو ما تحتاجه المدينة منذ زمن بعيد. نقل كلية الأمن القومي وكلية القيادة والأركان هما مدماك أساسي في هذه الخطوة. ويمكن أن نضيف لها نقل كلية الزراعة من مدينة رحوفوت والتي ستسهل إمكانيات الدراسات البيئية.

أما بالنسبة للمؤسسات التي تريد الإبقاء على استقلاليتها فهناك مجمع الكليات في المدينة، وهو إطار تنظيمي غير صارم. إطار بوسعه أن يضمن، مع التعاون الحر، النهوض بالتعليم العالي في القدس. من خلال مجمع الكليات سيصبح بالإمكان منح التأهيل الأكاديمي للمدارس القائمة وكليات "البوتيك" التي لم تحظ بعد بالاعتراف. يجب أن تقف على رأس مجمع الكليات شخصية أكاديمية مرموقة ولها وزنها الشعبي لدفع هذه الخطوة إلى الأمام.

في السنوات القريبة، وعلى ضوء الوضع الاقتصادي في البلاد، ستتراجع وتيرة تزايد المؤسسات الجديدة والارتفاع في عدد الطلاب. للقدس طاقة ملموسة لرفع عدد الدارسين فيها بالذات في فترات التراجع، وذلك لأن شريحتين سكانيتين كاملتين بدأتا مجدداً بالإقبال على التعليم الأكاديمي- المتدينين والعرب.

أما بالنسبة للسكان المتدينين فقد اقترحنا حلين في حين أن نقطة الانطلاق هي أن الدراسات الدينية ستستمر أيضاً في الجيل القادم وهي الأساس. معاهد التأهيل المهني التي بدأت تفتح وتتطور ستعمل على توفير التأهيل المهني إلى جانب الثقافة التوراتية لطلاب المدارس الدينية والطائفية، وللبنات من دور المعلمين بشكل منفرد. بالإضافة لذلك هناك مدرسة بدأت تنمو وتتطور وهي المدرسة التكنولوجية العالية (معهد ليف للبنين ومعهد طال للبنات) كهيئة بوسعها أن تكون النواة لجامعة لجمهور المتدينين القوميين والمتدينين المترمتمين (حرديم). وإذا أفلحت هذه المؤسسة بتطوير مواضيع "لينة" تُدرس فيها، فسيكون باستطاعتها التعاطي بنجاح مع المؤسسات التي ما زالت في طور الإنشاء في مركز البلاد.

الحلول للجماهير العربية التي أخذت هي أيضاً تنكشف للمهن التكنولوجية وللتعليم العالي هي أكثر تعقيداً. إذ يتوقف الأمر على التسوية السياسية. نكتفي هنا بالقول أن المدينة الموحدة بالشكل الذي يلقي إجماع واسع، بحاجة إلى توفير حل لهذه الشريحة السكانية. قد يأتي الحل من خلال توحيد وتطوير

جامعة القدس أو من خلال حلول بديلة تقوم الدولة بتوفيرها في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل بصفة عامة وفي القدس بصفة خاصة.

وبالرغم من الشكوك التي أبديناها بشأن إمكانية تطوير جامعات أبحاث، على ضوء سياسة مجلس التعليم العالي، يبدو أن المؤسستين اللواتي لها فرص للفوز بهذا الاعتراف جاءت لتخدم كل واحدة بمفردها السكان العرب واليهود المتدينين.

بالنظر إلى شريحة الطلاب الجامعيين بشكل عام، وبالإضافة إلى الجودة والتفوق في الدراسة والبحث، فإن الجامعة العبرية ومؤسسات أخرى ملزمة بتطوير الدراسات متعددة المجالات ومتداخلة المجالات، لأن هذا التوجه المركزي من شأنه أن يزيد من جاذبية المدينة. الحلول الجديدة في مجال المواصلات إلى المدينة وداخلها (القطار الخفيف) يجب أن تأخذ بالحسبان حاجة الجمهور للوصول إلى الأحرار الجامعية والتنقل فيما بينها (راجع فصل المواصلات).

معهد الأبحاث الصفي الذي سبق اقتراحه يهدف إلى استغلال مصادر المعرفة التي تكونت في الأكاديميا مع المبادرات من عالم الصناعة. كلما كان تبادل المعلومات والمعارف في متناول اليد، كلما استفاد التعليم العالي والصناعة من ذلك.

يجب أن تتكبد القدس على استجلاب طلاب يهود من كافة أنحاء العالم للدراسة فيها. الجاذبية العظمى موجودة لدى الجامعة العبرية، لكن هناك بوادر لوجود جاذبية في المدرسة التكنولوجية العالية وكلية القدس ويمكن أن تتطور مصادر الجذب لاتجاهات أخرى في مجالات الثقافة والفن والموسيقى والإعلام.

تنعم القدس بعدد كبير من مساكن الطلبة. يدور الآن نقاش حول بناء مساكن إضافية على طريقة B.O.T. وهي مساكن مناسبة للطلاب القادمين إلى القدس من البلاد ومن خارجها، وهي كفيلة بدوام جاذبية المدينة. وفي سياق تطوير مساكن الطلبة وتوفير إمكانيات السكن للطلبة الجامعيين في البلاد، طلبنا الأخذ بعين الاعتبار تشجيع الدراسة والسكن في مركز المدينة.

العامل الحاسم في هذا السياق هو الهدوء الأمني والسياسي في المدينة.

نهاية، كلما تطور التعليم العالي في القدس باتجاهات جديدة وامتد إلى قطاعات لم تتخرط فيه بعد بالكامل، فإن الوضع الاقتصادي سيتحسن وتتحسن فرص العمل والهجرة إلى المدينة وجاذبية المدينة. وبكلمات أخرى، ينظر طاقم التخطيط إلى التعليم العالي في المدينة كنقطة انطلاق أرخميدية لتطور وازدهار القدس.